



**الخُرُوجُ مِنَ الْخِلَافِ وَتَطْبِيقَاتِهِ عِنْدَ ابْنِ قُدَامَةَ**

**من خِلَالِ كِتَابِهِ المُغْنِي**

**(في كِتَابِ الطَّهَارَةِ وَكِتَابِ الصَّلاةِ**)

**بحث منشور في مجلة محكمة**

**إعداد**

**د. عبد المجيد بن يوسف بن محمّد المطلق**

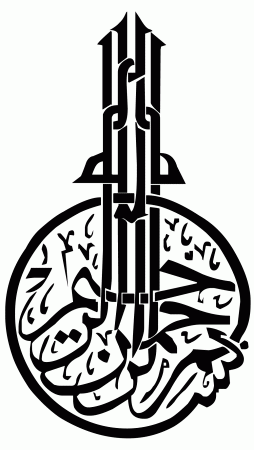
**أستاذ الفقه المشارك– بقسم الدّراسات الإسلاميّة**

**جامعة الملك سعود**

**ayyam@windowslive,com إيميل**

**العام**

**1440ه – 2019م**

[](https://www.mexatk.com/wp-content/uploads/2015/06/تحميل-صور-بسم-الله-الرحمن-الرحيم-3.gif)

|  |
| --- |
| **قائمة المحتويات** |

|  |  |
| --- | --- |
| **الموضوع** | **الصّفحة** |
| **مقدّمة** | **4 - 8** |
| **المبحث الأوّل: الخروج من الخِلاف** | **9 - 18** |
| **المطلب الأوّل: تعريف الخروج من الخِلاف** | **9 - 10** |
| **المطلب الثّاني: الفرق بين الخروج من الخلاف والاستحسان.** | **11** |
| **المطلب الثّالث: مشروعية الخروج من الخِلاف** | **11- 12** |
| **المطلب الرّابع: موقف العلماء من الخروج من الخِلاف** | **13** |
| **المطلب الخامس: شروط الخروج من الخلاف عند العلماء** | 1. **- 17** |
| **المطلب السّادس: أقسام الخلاف الّتي يمكن الخروج منها** | **18** |
| **المبحث الثّاني: تطبيقات الخروج من الخلاف عند ابن قدامة** | **19 - 45** |
| **المطلب الأوّل: تطبيقات الخروج من الخلاف في الطّهارة** | **19- 28** |
| **المطلب الثّاني: تطبيقات الخروج من الخلاف في باب الصّلاة** | **29- 45** |
| **الخاتمة** | **46** |
| **ثبت المصادر والمراجع** | **47 - 58** |

**بسم الله الرّحمن الرّحيم**

**مقدّمة**

إنّ الحمدَ لله نستعينه ونستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا، ومن سيّئات أعمالنا، من يهدِه الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إله إلّا الله، وأشهد أنّ محمّدًا عبده ورسوله سيّد الأوّلين والآخرين المبعوث رحمة للعالمين، صلّى الله عليه وسلّم، وعلى آله وأصحابه، ومن اهتدى بهديه، وسار على سنّته إلى يوم الدّين، وبعد:

وبين يدي القارئ الكريم بحث في " الخروج من الخلاف وتطبيقاته عند ابن قدامة من خلال كتابه المغني( في كتاب الطهارة وكتاب الصلاة ) "، وابن قدامة هو العلّامة المجتهد، شيخ المذهب الحنبليّ، صاحب المؤلّفات الكثيرة، عبد الله بن محمّد بن قدامة المقدسيّ، **(**المتوفّى: 620هـ**)**. وهذا البحث جمعته من مدّة طويلة أثناء قراءتي لكتابه المغني،([[1]](#footnote-1)) فكنت أدوّن فيه ما يمرّ بي من فوائد وملحوظات، وكان من بينها هذا البحث الّذي يُظهر مدى بلوغ ابن قدامة – رحمه الله – درجة الاجتهاد في التّصحيح والتّرجيح، والبحث والوصول إلى الحقّ والصّواب.

**أهمية الموضوع:**

إنّ الخروج من الخلاف مستحبّ([[2]](#footnote-2))، حيث إنّه سبب في التّآلف بين القلوب، وجلب المحبّة عن طريق نبذ الخلاف، وهذا الّذي جاءت به الشّريعة الإسلاميّة. كما أنّ الخروج من الخلاف فيه جانب كبير من الورع والاحتياط واجتناب الشّبه، قال اللّيث بن سعد: "إِذَا جَاءَ الاخْتِلَافُ أَخَذْنَا فِيهِ بِالأَحْوَطِ"([[3]](#footnote-3)).

وقد حثّ الشّرع على ذلك([[4]](#footnote-4)). قال النّووي: "فإنّ العلماء متّفقون على الحثّ على الخروج من الخلاف إذا لم يلزم منه إخلال بسنّة، أو وقوع في خلاف آخر"([[5]](#footnote-5)). وقال أبو عبد الله المواق: "أَنَّ مِنَ الوَرَعِ الخُرُوجَ عَنِ الخِلَافِ يَبْقَى النَّظَرُ عِنْدَ تَشَاحِّ الأَئِمَّةِ"([[6]](#footnote-6)).

**مشكلة البحث:**

يعدّ الإمام ابن قدامة – رحمه الله – من الأئمّة المجتهدين الّذين شُهد لهم بالوصول إلى مرتبة الاجتهاد، وحيث إنّ اختياره الخروج من الخلاف في المسائل الفقهيّة ومسلكه في تطبيق هذا الأمر، له أثره وقيمته العلميّة، كما وأن الاطّلاع على ما وضعه أهل العلم من الشّروط عند الخروج من الخلاف ممّا يفيد طالب العلم.

**الدّراسات السّابقة:**

وجدت عدّة دراسات - بعد البحث والتّحرّي - في المكتبات العامّة نظير مكتبة الملك عبد العزيز، ومكتبة الملك فهد، ومكتبة الملك سلمان وهي كما يأتي:

* الخروج من الخلاف ضوابطه وتطبيقاته في العبادات – رسالة ماجستير – للطّالبة أمل الشّثري، من كلية التّربية، جامعة الملك سعود بالرّياض، وهي رسالة متميّزة، إلّا أنّ تطبيقاتها من حيث العموم لدى المذاهب، أمّا بحثي هذا فهو مقتصر على تطبيقات القاعدة عند ابن قدامة فقط.
* قاعدة الخروج من الخلاف عند الشّافعية - دراسة فقهية - رسالة ماجستير – للطّالب معاذ فارع، من كلية الشّريعة، الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة، وهي رسالة جيّدة، ويختلف بحثي عنها كونها عند علماء المذهب الشّافعي، وبحثي عند أحد علماء الحنابلة.
* الخروج من الخلاف حقيقته وأحكامه، بحث منشور للدّكتور محمّد المبارك، في مجلّة الجامعة الإسلاميّة في المدينة المنوّرة، عدد 151 سنة 1431هـ، وهو بحث أجاد فيه وأفاد، وقد ذكر أربع مسائل من المذهب الحنبليّ، مسألة في الطّهارة لم أجد لابن قدامة فيها قولًا بالخروج من الخلاف، وإنّما الّذي أورده كلام ابن تيمية في الخروج من الخلاف. ومسألة في وقت صلاة الجمعة، وقد اشتركت معه - فقط - في ذكر اختيار ابن قدامة للخروج من الخلاف فيها. وذكر مسألتين في كتاب الصّيام، وهما خارج عن حدود بحثي.
* الخروج من خلاف الفقهاء في المعاملات، للدّكتور حسن الشّاذلي، من إصدار المعهد الإسلاميّ بجدّة، وهو بحث جيّد، إلّا أنّه في كتاب المعاملات، وبحثي في الطّهارة والصّلاة.
* مراعاة الخلاف والخروج منه في أصول المالكية، للدّكتور عبد الغفور الصّيادي، وهو بحث في الفقه المالكيّ بخلاف بحثي الذي يبحث الخروج من الخلاف عند عالم من علماء الحنابلة.

**حدود البحث:**

* كتاب الطّهارة، وكتاب الصّلاة من كتاب المغني لابن قدامة.
* المسائل الّتي نصّ فيها ابن قدامة على الخروج من الخلاف.

**أهداف البحث:**

* حصر المسائل الّتي رأى ابن قدامة فيها الخروج من الخلاف في كتابي الطّهارة والصّلاة.
* معرفة المنهج الّذي اشترطه أهل العلم عند الخروج من الخلاف.

**أسئلة البحث:**

* ما المسائل الّتي رأى المؤلّف فيها الخروج من الخلاف في كتابه موضوع البحث؟
* ما شروط أهل العلم في الخروج من الخلاف؟

**منهج البحث:**

سيكون المنهج في البحث استقرائيًّا تحليليًّا متّبعًا المسلك الآتي:

– بيان محلّ النّزاع، إذا كانت بعض صور المسألة محلّ خلاف، وبعضها محلّ اتّفاق.

– ذكر الأقوال في المسألة، وبيان من قال بها من أهل العلم، ويكون عرض الخلاف حسب الاتّجاهات الفقهيّة.

– الاقتصار على المذاهب الفقهيّة المعتبرة، مع العناية بذكر ما يتيسّر الوقوف عليه من أقوال علماء السّلف الصّالح.

- إيراد أدلّة الأقوال مع بيان وجه الدّلالة إذا احتاج الأمر.

- التّركيز على موضوع البحث، وتجنّب الاستطراد.

– أختم بذكر قول ابن قدامة في المسألة الّتي اختار فيها الخروج من الخلاف.

- الاعتماد على أمّهات المصادر الأصليّة إن وجد فيها ما يغني عن غيرها، وذلك في التّحرير، والتّوثيق، والتّخريج، والجمع، وعند تشابه أسماء المصادر أنسبها لمؤلفيها.

- ترقيم الآيات وبيان سورها.

– تخريج الأحاديث من مصادرها الأصليّة، وإثبات الجزء، والصّفحة، ورقم الحديث، وبيان ما ذكره أهل الشّأن في درجتها إن لم تكن في الصّحيحين، أو أحدهما، فإن كانت فيهما أو في أحدهما فأكتفِ حينئذ بتخريجها منهما، أو من أحدهما.

- تخريج الآثار من مصادرها الأصليّة.

- توثيق المعاني من معاجم اللّغة المعتمدة، وتكون الإحالة عليها بالجزء، والصّفحة، والمادة.

- الخاتمة عبارة عن ملخّص للبحث، مع إبراز أهمّ النّتائج، والتّوصيات، وفهارس.

**خطّة البحث:**

هذا وقد اشتملت خطّة البحث على مقدّمة، ومبحثَيْن، وخاتمة، وفهارس.

**المقدّمة:** تضمّنت أهمية الموضوع، ومشكلة البحث، والدّراسات السّابقة، وحدود البحث، وأهدافه، وأسئلته، ومنهجه.

**المبحث الأوّل: الخروج من الخلاف وفيه ستّة مطالب:**

**المطلب الأوّل:** تعريف الخروج من الخلاف.

**المطلب الثّاني:** الفرق بين الخروج من الخلاف والاستحسان.

**المطلب الثّالث:** مشروعية الخروج من الخلاف.

**المطلب الرّابع:** موقف العلماء من الخروج من الخلاف.

**المطلب الخامس:** شروط الخروج من الخلاف عند العلماء.

**المطلب السّادس:** أقسام الخلاف الّتي يمكن الخروج منها.

**المبحث الثّاني: تطبيقات الخروج من الخلاف عند ابن قدامة،في كتابي الطهارة والصلاة وفيه مطلبان:**

**المطلب الأوّل:** تطبيقات الخروج من الخلاف في كتاب الطّهارة، وفيه مسألتان.

المسألة الأولى: مسح الأُذُنَيْن بماء جديد.

المسألة الثّانية: طهارة المستحاضة.

**المطلب الثّاني:** تطبيقات الخروج من الخلاف في الصلاة، وفيه خمس مسائل.

المسألة الأولى: قصاء سنّة الفجر.

المسألة الثّانية: القصر في السّفر.

المسألة الثّالثة: وقت صلاة الجمعة.

المسألة الرّابعة: التّكبيرات في الصّلاة على الميّت.

المسألة الخامسة: تعدد أسباع الطواف دون فاصل بسنّة الطّواف.

ثمّ بعد ذلك الخاتمة المتضمنة النتائج والتوصيات ثم الفهارس.

**المبحث الأوّل الخروج من الخلاف وفيه ستّة مطالب:**

**المطلب الأوّل:** **تعريف الخروج من الخلاف:**

نبدأ بتعريف كلمة الخروج، فكلمة الخلاف، ثمّ مصطلح الخروج من الخلاف.

**تعريف كلمة الخروج:**

قال ابن فارس: الخاء، والرّاء، والجيم، أصلان، وقد يمكن الجمعُ بينهما، إلاّ أنّا سلكْنا الطّريقَ الواضح. فالأوّل: النّفاذُ عن الشَّيء. والثّاني: اختلافُ لونَين([[7]](#footnote-7)). وقال ابن منظور: خَرَجَ يَخْرُجُ خُرُوجًا ومَخْرَجًا، فَهُوَ خارِجٌ وخَرُوجٌ وخَرَّاجٌ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ وخَرَجَ بِهِ. الجَوْهَرِيُّ: قَدْ يَكُونُ المـَخْرَجُ موضعَ الخُرُوجِ. يُقَالُ: خَرَجَ مَخْرَجًا حَسَنًا، وَهَذَا مَخْرَجُه. وأَمّا المـُخْرَجُ فَقَدْ يَكُونُ مصدرَ قَوْلِكَ: أَخْرَجَه، والمفعولَ بِهِ واسمَ الـمَكَانِ وَالوَقْتِ، تَقُولُ: أَخْرِجْني مُخْرَجَ صِدْقٍ، وَهَذَا مُخْرَجُه([[8]](#footnote-8)).

**تعريف كلمة الخلاف:**

قال ابن فارس: الخَاءُ، وَاللَّامُ، وَالفَاءُ، أُصُولٌ ثَلَاثَةٌ: أَحَدُهَا: أَنْ يَجِيءَ شَيْءٌ بَعْدَ شَيْءٍ يَقُومُ مَقَامَهُ، وَالثَّانِي: خِلَافُ قُدَّامٍ، وَالثَّالِثُ: التَّغَيُّر([[9]](#footnote-9)).

وقال ابن منظور: والخِلَافُ: المـُضادّةُ، وَقَدْ خَالَفَه مُخَالَفَة وخِلافًا([[10]](#footnote-10)).

ويفيد المعنى اللغوي البعد عن المضادة وهو قريب من المعنى الاصطلاحي.

**وأمّا تعريف الخروج من الخلاف** كمصطلح لم أجد من عرّفه من أصحاب المؤلّفات القديمة، وإنّما وجدت بيانًا له عند الزّركشي حيث قال: إنّما يتمشّى على القول بأنّ مدّعي الإصابة لا يقطع بخطأ مخالفه، وذلك لأنّ المجتهد لـمّا كان يجوز خلاف ما غلب على ظنّه، ونظر في متمسّك خصمه، فرأى له موقعًا راعاه على وجه لا يخل بما غلب على ظنّه، وأكثره من باب الاحتياط والورع، وهذا من دقيق النّظر والأخذ بالحزم([[11]](#footnote-11)).

كما وجدت من المعاصرين من عرّفه بأنّه: أخذ مجتهد في مسألة اجتهادية بما يغلب على ظنّه السّلامة من الخطأ([[12]](#footnote-12)).

وقيل هو الاعتداد بالرأي المعارض لمسوغ([[13]](#footnote-13))

وكلها متقاربة المعنى وإن اختلفت في الصياغة

وثمة صيغ مرادفة لمصطلح الخروج من الخلاف منها:

* الاحتراز من الخلاف([[14]](#footnote-14)). الخلاص من الخلاف([[15]](#footnote-15)). الهروب من الخلاف([[16]](#footnote-16)). الاحتياط من الخلاف([[17]](#footnote-17)). الفرار من الخلاف([[18]](#footnote-18)). مراعاة الحلاف([[19]](#footnote-19)).

**المطلب الثّاني: الفرق بين الخروج من الخلاف والاستحسان.**

هنا أذكر هذا المطلب باختصار؛ ليعرف الفرق بين مصطلح الخروج من الخلاف ومصطلح الاستحسان.

**والاستحسان** لغةً هو: عدّ الشّيء حسنًا([[20]](#footnote-20)).

**أمّا الاستحسان** اصطلاحًا فهو: العدول في مسألة عن مثل ما حكم به في نظائرها إلى خلافه لوجه هو أقوى([[21]](#footnote-21)).

وقيل: الاستحسان هو القياس الخفيّ([[22]](#footnote-22)).

وقيل: هو دليل ينقدح في نفس المجتهد يعسر عليه التّعبير عنه ([[23]](#footnote-23)).

ويظهر أنّ الاستحسان يبنى على دليل خفيّ في نفس المجتهد يعسر عليه التّعبير عنه، بينما الخروج من الخلاف يبنى على دليل المخالف القوي حيث يشترط فيه ذلك وظهوره ليأخذ به وهذا فرق واضح.

كذلك الخروج من الخلاف يجمع بين القولَيْن في الصّورة، بينما الاستحسان يكون فيه المجتهد مخالفًا للدّليل الظّاهر، وترجيح أحد القولَيْن دون الجمع بينهما.

**المطلب الثّالث: مشروعية الخروج من الخلاف:**

أورد أهل العلم أدلّةً على مشروعيّة الخروج من الخلاف منها:

حديث النّعمان بن بشير، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ - - يَقُولُ: ((إِنَّ الحَلَالَ بَيِّنٌ، وَإِنَّ الحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ، وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ))([[24]](#footnote-24)).

حديث الحسن، قَالَ: وَكَانَ يَقُولُ: ((دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ))([[25]](#footnote-25)).

حديث عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -، قَالَتْ: "كَانَ عُتْبَةُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، عَهِدَ إِلَى أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّ ابْنَ وَلِيدَةِ زَمْعَةَ مِنِّي فَاقْبِضْهُ، قَالَتْ: فَلَمَّا كَانَ عَامَ الفَتْحِ أَخَذَهُ سَعْدُ ابْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَقَالَ: ابْنُ أَخِي قَدْ عَهِدَ إِلَيَّ فِيهِ، فَقَامَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ، فَقَالَ: أَخِي، وَابْنُ وَلِيدَةِ أَبِي، وُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ، فَتَسَاوَقَا إِلَى النَّبِيِّ - -، فَقَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ابْنُ أَخِي كَانَ قَدْ عَهِدَ إِلَيَّ فِيهِ، فَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: أَخِي، وَابْنُ وَلِيدَةِ أَبِي، وُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: ((هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنَ زَمْعَة))، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ - -: ((الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الحَجَرُ))، ثُمَّ قَالَ لِسَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ - زَوْجِ النَّبِيِّ - -: ((احْتَجِبِي مِنْهُ)) لِمَا رَأَى مِنْ شَبَهِهِ بِعُتْبَةَ فَمَا رَآهَا حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ"([[26]](#footnote-26)).

حديث عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ - -: ((إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ فَاذْكُرِ اسْمَ اللهِ، فَإِنْ أَمْسَكَ عَلَيْكَ، فَأَدْرَكْتَهُ حَيًّا فَاذْبَحْهُ، وَإِنْ أَدْرَكْتَهُ قَدْ قَتَلَ، وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ فَكُلْهُ، وَإِنْ وَجَدْتَ مَعَ كَلْبِكَ كَلْبًا غَيْرَهُ، وَقَدْ قَتَلَ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَيُّهُمَا قَتَلَهُ))([[27]](#footnote-27)).

فقوله: ((لَا تَدْرِي أَيُّهُمَا قَتَلَهُ)) أمر بترك ما فيه شبهة، لوجود احتمال أنّ كلب غيره هو الّذي قتل الصّيد.

حديث عطية السّعدي، أنّ النّبيّ : ((لَا يَبْلُغُ العَبْدُ أَنْ يَكُونَ مِنَ المــُتَّقين حَتَّى يَدَعَ مَا لَا بَأْسَ بِهِ حَذَرًا لِمَا بِهِ البَأْسُ))([[28]](#footnote-28)).

**المطلب الرّابع: موقف العلماء من الخروج من الخلاف:**

بحث المحقّقون من أهل العلم في مسألة الخروج من الخلاف، ودوّنوا في كتبهم الحثّ على الخروج من الخلاف ما أمكن، وذلك من أجل درء الشّبهة واستبراء للدّين، وهذا مقيّد بالشّروط الّتي وضعوها، فقال النّووي: "من الورع المحبوب ترك ما اختلف العلماء في إباحته اختلافًا محتملًا، ويكون الإنسان معتقدًا مذهب إمام يبيحه"([[29]](#footnote-29)).

وقال ابن دقيق العيد يحمل قوله: "واحتجبي منه يا سودة([[30]](#footnote-30)) على سبيل الاحتياط والإرشاد على مصلحة وجودية..."([[31]](#footnote-31)).

وقال شيخ الإسلام: "أمّا الخروج من اختلاف العلماء فإنّما يفعل احتياطًا إذا لم تعرف السّنّة ولم يتبيّن الحقّ، لأنّ من اتّقى الشّبهات استبرأ لعرضه ودينه"([[32]](#footnote-32)).

وقال أيضا: "الاحتراز من الخلاف إنّما يشرع إذا أورث شبهه، فإنّ الاحتراز من الشّبهة مشروع..."([[33]](#footnote-33)).

وقال الصّنعاني: "أمرها بالاحتجاب فيه على سبيل الاحتياط والورع والصّيانة، لأمّهات المؤمنين من بعض المباحات مع الشّبهة..."([[34]](#footnote-34)).

وقال الشّيخ ابن عثيمين: "ولا يقبل التّعليل بقولك: خروجًا من الخلاف؛ لأنّ التّعليل بالخروج من الخلاف هو التّعليل بالخلاف. بل نقول إن كان لهذا الخلاف حظّ من النّظر، والأدلّة تحتمله، فنكرهه؛ لا لأنّ فيه خلافًا، ولكن لأنّ الأدلّة تحتمله، فيكون من باب ((دع ما يريبك إلى ما لا يريبك))، أمّا إذا كان الخلاف لا حظّ له من النّظر فلا يمكن أن نعلّل به المسائل؛ ونأخذ منه حكمًا فليس كلّ خلاف جاء معتبرًا إلّا خلاف له حظّ من النّظر"([[35]](#footnote-35)).

**المطلب الخامس: شروط الخروج من الخلاف عند العلماء**:

اشترط أهل العلم شروطًا كي يكون اختيار الخروج بالمسألة من الخلاف معتبرًا ومقبولًا، وهذه الشّروط:

**أوّلًا:** أن يكون مأخذ الخلاف قويًّا، فإن كان مأخذه واهيًا، لم يراع الخروج من الخلاف([[36]](#footnote-36)). فلا بدّ من قوّة دليل المخالف حتّى يستحبّ الخروج منه.

قال الزّركشي: والضّابط أن مأخذ الخلاف إن كان في غاية الضّعف، فلا نظر إليه لا سيما إذا كان ممّا ينقض الحكم بمثله، وإن تقاربت الأدلّة، بحيث لا يبعد قول المخالف كلّ البعد، فهذا ممّا يستحبّ الخروج منه حذرًا من كون الصّواب مع الخصم([[37]](#footnote-37)).

وقال السّبكي: أن يقوى مدرك الخلاف، فإن ضعف ونأى عن مأخذ الشّرع كان معدودًا من الهفوات والسّقطات([[38]](#footnote-38)).

**ثانيًا:** ألّا يؤدّي الخروج من الخلاف إلى مخالفة شرعيّة([[39]](#footnote-39)). أي: فلا يؤدّي إلى مخالفة سنّة ثابتة، أو محذور شرعيّ.

قال النّووي: "فإنّ العلماء متّفقون على الحثّ على الخروج من الخلاف إذا لم يلزم منه إخلال بسنّة، أو وقوع في خلاف آخر"([[40]](#footnote-40)).

قال السّبكي: ألّا يؤدّي الخروج منه إلى محذور شرعيّ من ترك سنّة ثابتة، أو اقتحام أمر مكروه([[41]](#footnote-41)).

قال الشّربيني: فإن قيل: هل استحبّ صوم يوم الشّكّ إذا أطبق الغيم خروجًا من خلاف الإمام أحمد، حيث قال بوجوب صومه حينئذ، أجيب بأنّا لا نراعي الخلاف إذا خالف سنّة صريحة، وهي هنا خبر ((إذا غمّ عليكم فأكملوا عدّة شعبان ثلاثين))([[42]](#footnote-42))، ويوم الشّكّ هو يوم الثّلاثين من شعبان([[43]](#footnote-43)).

**ثالثًا:** ألّا يؤدّي الخروج من الخلاف إلى خرق الإجماع([[44]](#footnote-44)).

حيث إنّ الإجماع حجّة شرعيّة، والخروج من الخلاف احتياط وورع، فإذا ترتّب عليه مخالفة الحجّة لم يشرع الأخذ به([[45]](#footnote-45)).

وسئل مالك عن التّكبير لصلاة الجنائز فيمن يكبّر خمس تكبيرات، أترى أن يكبّر معه، أو يقطع ذلك؟ قال: بل يقطع ذلك أحبّ إليّ إذا كبّر أربعًا، ولا يتبعه في الخامسة.

قال محمّد بن رشد: إنّما استحسن أن يقطع، ولم يقل إنّه يكبّر معه الخامسة مراعاة للخلاف، كما قال في الإمام: يرى في سجود السّهو خلاف ما يرى من خلفه؛ لأنّ الإجماع قد انعقد بين الصّحابة في خلافة عمر بن الخطاب على أربع تكبيرات في صلاة الجنائز([[46]](#footnote-46)).

**رابعًا:** أن يكون الخارج من الخلاف سالمـًا على جميع الأقوال([[47]](#footnote-47)). وبعبارة أخرى: ألّا توقع مراعاته عند الخروج من الخلاف في خلاف آخر، بل يكون الجمع بين المذاهب ممكنًا، ويتصوّر فيم إذا كان الخلاف دائرًا بين الوجوب والتّحريم فلا يمكن الخروج من الخلاف في هذه الحالة؛ لأنّه إذا خرج من الخلاف بالتّرك صار آثمًا عند من يقول بالوجوب، وإذا خرج من الخلاف بالفعل صار آثمًا عند من يقول بالتّحريم([[48]](#footnote-48)).

قال الزّركشي: أن يكون الجمع بين المذاهب ممكنًا، فإن لم يكن كذلك، فلا يترك الرّاجح عند معتقده لمراعاة المرجوح؛ لأنّ ذلك عدول عمّا وجب عليه من اتّباع ما غلب على ظنّه وهو لا يجوز قطعًا([[49]](#footnote-49)).

ومثّل له بمثال فقال: ومثاله الرّواية عن أبي حنيفة في اشتراط المصر الجامع في انعقاد الجمعة، لا يمكن مراعاته عند من يقول إنّ أهل القرى إذا بلغت العدد الّذي ينعقد به الجمعة لزمتهم، ولا "يجزيهم" الظّهر فلا يمكن الجمع بين القولَيْن([[50]](#footnote-50)).

**خامسًا:** أن يكون مُستحبّ الخروج من الخلاف مجتهدًا([[51]](#footnote-51)).

وهذا الشّرط اختلف فيه أهل العلم، فهل يحقّ للمقلّد الخروج من الخلاف، أو لا بدّ أن يكون مجتهدًا؟ ومن نصّ على شرط الاجتهاد، قال: لأنّ للخروج من الخلاف شروطًا وضوابط لا يحيط بها إلّا المجتهد([[52]](#footnote-52)).

وكما سبق أن ذكرنا من الشّروط أن يكون مأخذ الخلاف قويًّا، فإن كان مأخذه واهيًا لم يراع الخروج من الخلاف، فلا بدّ من قوّة دليل المخالف حتّى يستحبّ الخروج منه. ولهذا قال السّبكي: تنبيه: قوّة المدرك وضعفه ممّا لا ينتهي إلى الإحاطة به إلّا الأفراد، وقد يظهر الضّعف، أو القوّة بأدنى تأمّل، وقد يحتاج إلى تأمّل وفكر، ولا بدّ أن يقع هنا خلاف في الاعتداد به ناشئًا عن المدرك قويّ أو ضعيف([[53]](#footnote-53)).

**سادسًا:** أن يترتّب على قوّة دليل المخالف في المسألة الاجتهاديّة شبهةٌ قويّة لدى المجتهد الطّالب للخروج من الخلاف، وذلك بألّا يتحقّق عنده الرّاجح فيها بصورة قاطعة، أو فعليّة على الظّنّ([[54]](#footnote-54)).

قال النّووي: أمّا المختلف فيه الّذي يكون في إباحته حديث صحيح بلا معارض، وتأويله ممتنع، أو بعيد فلا أثر لخلاف من منعه،، فلا يكون تركه ورعًا محبوبًا، فإنّ الخلاف في هذه الحالة لا يورث شبهة، وكذلك إذا كان الشّيء متّفقًا عليه ولكنّ دليله خبر آحاد فتركه إنسان لكون بعض النّاس منع الاحتجاج بخبر الواحد، فهذا التّرك ليس بورع، بل وسواس؛ لأنّ المانع للعمل بخبر الواحد لا يعتدّ به، وما زالت الصّحابة فمن بعدهم على العمل بخبر الواحد([[55]](#footnote-55)).

قال العزّ بن عبد السّلام: وإن تقاربت الأدلّة في سائر الخلاف بحيث لا يبعد قول المخالف كلّ البعد، فهذا ممّا يستحبّ الخروج من الخلاف فيه حذرًا من كون الصّواب مع الخصم والشّرع يحتاط لفعل الواجبات والمندوبات، كما يحتاط لترك المحرّمات والمكروهات([[56]](#footnote-56)).

وقال ابن تيمية: وما ذكروه من الاحتراز من الخلاف فإنّما يشرع إذا أورث شبهة، فإنّ الاحتراز من الشّبهة مشروع. فإذا وضح الحقّ وعرفت السّنّة، وكان في الاحتراز عمّا أمر الله به ورسوله فلا معنى له([[57]](#footnote-57)).

**المطلب السّادس: أقسام الخلاف الّتي يمكن الخروج منها:**

سبق في الشرط الرابع أن يكون الخارج من الخلاف سالماً على جميع الأقوال وهنا نذكر أقسام الخلاف التي يمكن الخروج منها لأنه إذا كان الخلاف دائراً بين الوجوب والتحريم لا يمكن الخروج من الخلاف هنا لأنه إن فعل أثم على القول المحرّم وإن ترك أثم على القول الموجب فلابد هنا من الترجيح ولا مناص منه.لكن هناك أقسام يمكن الخروج فيها من الخلاف.

قال الزركشي: قال الشيخ أبو محمد ابن عبد السلام في القواعد أطلق بعض أكابر الأصحاب، قيل ويعني به (ابن أبي هريرة) أن الخروج من الخلاف حيث وقع أفضل من التورط فيه، وليس كما أطلقه، بل الخلاف أقسام.

الأول: أن يكون في التحليل والتحريم فالخروج من الخلاف بالاجتناب أفضل.

الثاني: أن يكون الخلاف في الاستحباب والإيجاب، فالفعل أفضل.

الثالث: أن يكون الخلاف في الشرعية، كقراءة البسملة في الفاتحة، فإنها مكروهة عند مالك واجبة عند الشافعي ، وكذلك صلاة الكسوف على الهيئة المنقولة في الحديث ، فإنها سنة عند الشافعي وأنكره أبو حنيفة ، فالفعل أفضل. **([[58]](#footnote-58)).**

**المبحث الثّاني تطبيقات الخروج من الخلاف عند ابن قدامة في كتابي الطهارة الصلاة وفيه مطلبان:**

**المطلب الأوّل: تطبيقات الخروج من الخلاف في كتاب الطّهارة:**

**وفيه مسألتان:**

**المسألة الأولى: مسح الأُذُنَيْن عند الوضوء:**

اختلف أهل العلم في مسح الأُذُنَيْن عند الوضوء، هل يمسحان بما فضل من ماء الرأس، أو يُؤخَذ لهما ماء جديد؟ على قولَيْن:

**القول الأوّل:** هما من الرّأس، وتمسحان معه بما فضل من ماء الرأس ، وهو قول الثّوري، والأوزاعي([[59]](#footnote-59))،والحنفية([[60]](#footnote-60))، ورواية عن أحمد هي المذهب([[61]](#footnote-61)).

**واستدلّوا:**

بحديث ابن عبَّاسٍ: "أَنَّ النَّبِيَّ - - مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ، ظَاهِرِهِمَا وَبَاطِنِهِمَا"([[62]](#footnote-62)).

وبحديث ابن أبي ملَيْكَةَ حين سئل عن الوضُوءِ فقال: "رأيت عُثْمانَ بن عفَّانَ سُئلَ عن الوُضُوءِ فدَعَا بمَاءٍ فَأُتيَ بمِيضَأَةٍ فأصغى على يَدهِ اليُمْنى، ثمَّ أدْخَلَهَا في الماءِ فتَمَضْمَضَ ثلَاثًا، واسْتَنْثَرَ ثلَاثًا، وغَسَلَ وجْهَهُ ثلَاثًا، ثمَّ غسَلَ يدَهُ اليُمْنى ثلَاثًا، وغَسَلَ يدَهُ اليُسْرى ثلَاثًا، ثمَّ أدْخَلَ يدَهُ فأَخَذَ ماءً فمَسَحَ برَأْسِهِ وأُذُنَيْه، فغَسَلَ بُطُونهُمَا وظُهُورَهُمَا مرَّةً وَاحدَةً، ثمَّ غسَلَ رجْلَيْهِ، ثمَّ قال: أيْنَ السَّائلُونَ عن الوُضُوءِ؟ هكذا رأيت رسُولَ اللّهِ - – يتَوَضَّأُ"([[63]](#footnote-63)).

وبحديث المِقْدَامِ بْنِ معْدِ يكَرِبَ، قَالَ: "أُتِيَ رَسُولُ اللَّهِ - - بِوَضُوءٍ فَتَوَضَّأَ فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ تَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ ظَاهِرِهِمَا وَبَاطِنِهِمَا"([[64]](#footnote-64)).

وبحديث عَبْدِ اللهِ الصُّنَابِحِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: ((فإذا مسح برأسه خرجت الخطايا من أُذُنَيْه، كما قال في الوجه من أشْفار عَيْنَيْه، وفي اليدين من تحت أظفاره))([[65]](#footnote-65)).

ومعلوم أنّ العَمَل في ذلك واحدٌ بماءٍ واحدٍ([[66]](#footnote-66)).

وبحديث أبي أُمامةَ: "أنّ رسول الله - - توضّأ، فغَسَل كفَّيْهِ ثلاثًا ثلاثًا، وطَهّر وجهَه ثلاثًا ثلاثًا، وذراعَيْه ثلاثًا ثلاثًا، ومسح برأسِه وأُذُنَيْهِ، وقال: ((الأُذُنانِ من الرّأْسِ))"([[67]](#footnote-67)).

وعن أنس بن مالك قال: قال رسول الله - -: ((الأُذُنَان من الرّأس ما أقبل منهما وما أدبر))([[68]](#footnote-68)).

وكلّ هذه الأحاديث تدلّ على عدم الأخذ لهما ماءً جديدًا، بل بفضل ماء الرّأس.

قال ابن المنذر: "غير موجود في الأخبار الثّابتة الّتي فيها صفة وضوء رسول الله - - أخذه لأذنيه ماءً جديدًا،، بل في حديث ابن عباس أنّه غرف غرفة فمسح برأسه وأذنيه داخلهما بالسّبابتين،، وخالف بإبهاميه إلى ظاهر أذنيه فمسح ظاهرهما وباطنهما"([[69]](#footnote-69)).

**القول الثّاني:** أنّهما تمسحان بماء جديد، وهو قول الشّافعيّة([[70]](#footnote-70))، والمالكيّة([[71]](#footnote-71))، ورواية عن أحمد([[72]](#footnote-72)).

**واستدلّوا:**

بحديث عبد الله بن زيد في صفة وضوء رسول الله - - أنّه توضّأ، فمسح أُذُنَيْه بماء غير الماء الّذي مسح به الرّأس([[73]](#footnote-73)).

وبأنّ عبد الله بن عمر كان يفعل ذلك، فعن نافع أنّ عبد الله بن عمر كان يعيد أصبعيه في الماء فيمسح بهما أذنيه([[74]](#footnote-74)).

والرّاجح - والله أعلم - هو القول الأوّل لفعل النّبيّ - عليه الصّلاة والسّلام - وتواتر الأدلّة فيها.

**وجه الخروج من الخلاف في المسألة**

قال ابن قدامة: "ففي إفرادهما بماء جديد خروج من الخلاف أولى، وإن مسحهما بماء الرّأس أجزأه؛ لأنّ النّبيّ - - فعله"([[75]](#footnote-75)).

قال الباحث: بل من أصحاب القول الأوّل من روي عنه غير ذلك، فقد قال ابن عابدين: قال في الخلّاصة: "لو أخذ للأُذُنَيْن ماءً جديدًا فهو حسن"، وذكره مُلّا مِسْكِينٌ روايةً عن أبي حنيفة([[76]](#footnote-76)).

قال ابن عابدين: فَاسْتُفِيدَ منه أنّ الخلاف بيننا وبين الشّافعيّ في أنّه إذا لم يأخذ ماءً جديدًا، ومسح بالبِلّة الباقية، هل يكون مقيمًا للسّنّة؟ فعندنا نعم، وعنده لا([[77]](#footnote-77)).

**المسألة الثّانية: طهارة المستحاضة:**

أهل العلم مجمعون على أنّ المستحاضة تغتسل عند إدبار الحيضة([[78]](#footnote-78))، ولكن اختلفوا في كيفية طهارة المستحاضة للصّلاة لتمادي الدّمّ معها على أربعة أقوال:

**القول الأوّل**: يجب عليها الغسل لكلّ صلاة.

روي ذلك عن عليّ وابن عمر وابن عباس وابن الزّبير([[79]](#footnote-79)).ورواية عن أحمد ([[80]](#footnote-80)).

**واستدلّوا**:

بحديث عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ - – "أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ اسْتُحِيضَتْ سَبْعَ سِنِينَ، فَسَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ - - عَنْ ذَلِكَ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ، فَقَالَ: ((هَذَا عِرْقٌ)) فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلاَةٍ"([[81]](#footnote-81)).

ونوقش: إنّما أمرها رسول الله - - أن تغتسل وتصلّي، وليس فيه أنّه أمرها أن تغتسل لكلّ صلاة. ولا شكّ - إن شاء الله تعالى - أنّ غسلها كان تطوّعًا، غير ما أمرت به وذلك واسع لها([[82]](#footnote-82)).

وبحديث زَيْنَبُ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تُهَرَاقُ الدَّمَّ، وَكَانَتْ تَحْت عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، بأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - – "أَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ وَتُصَلِّي"([[83]](#footnote-83)).

وعلل أصحاب هذا القول: أنه لا يأتي عليها وقت صلاة إلّا وهي شاكّة، هل هي طاهر، أو حائض؟ فوجب عليها الغسل لكلّ صلاة([[84]](#footnote-84)).

**القول الثّاني:** تغتسل كلّ يوم غسلًا.

وروي ذلك عن عائشة، وابن عمر، وأنس، وسعيد، وابن المسيب، والحسن البصريّ([[85]](#footnote-85)) أنّهم قالوا: تغتسل من ظهر إلى ظهر.

.

**واستدلوا:**

بماروى عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، أَنَّ القَعْقَاعَ، وَزَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ أَرْسَلَاهُ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الـمُسَيِّبِ يَسْأَلُهُ كَيْفَ تَغْتَسِلُ الـمُسْتَحَاضَةُ، فَقَالَ: "تَغْتَسِلُ مِنْ ظُهْرٍ إِلَى ظُهْرٍ، وَتَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، فَإِنْ غَلَبَهَا الدَّمُ اسْتَثْفَرَتْ بِثَوْبٍ"([[86]](#footnote-86)).

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: "قَالَ مَالِكٌ: إِنِّي لَأَظُنُّ حَدِيثَ ابْنِ الـمُسَيَّب "مِنْ ظُهْرٍ إِلَى ظُهْرٍ"، إِنَّمَا هُوَ "مِنْ طُهْرٍ إِلَى طُهْرٍ"، وَلَكِنَّ الوَهْمَ دَخَلَ فِيهِ فَقَلَبَهَا النَّاسُ، فَقَالُوا: "مِنْ ظُهْرٍ إِلَى ظُهْرٍ" وَرَوَاهُ مِسْوَرُ بْنُ عَبْدِ الـمَلِكِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَرْبُوعٍ، قَالَ فِيهِ: "مِنْ طُهْرٍ إِلَى طُهْرٍ" فَقَلَبَهَا النَّاسُ: مِنْ ظُهْرٍ إِلَى ظُهْرٍ"**([[87]](#footnote-87)).**

**القول الثّالث:** أن تجمع بين الظّهر والعصر بغسل، والمغرب والعشاء بغسل، والصّبح بغسل. روي عن عليّ، وابن عباس([[88]](#footnote-88)).

**واستدلّوا:**

بحديث حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ، قَالَتْ: "كُنْتُ أُسْتَحَاضُ حَيْضَةً شَدِيدَةً كَثِيرَةً، فَجِئْتُ رَسُولَ اللهِ -- أَسْتَفْتِيهِ وَأُخْبِرُهُ، فَوَجَدْتُهُ فِي بَيْتِ أُخْتِي زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، قَالَتْ: فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ: إِنَّ لِي إِلَيْكَ حَاجَةً، فَقَالَ: وَمَا هِيَ؟ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ: إِنِّي أُسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً، فَمَا تَرَى فِيهَا قَدْ مَنَعَتْنِي الصَّلَاةَ وَالصِّيَامَ، قَالَ: أَنْعَتُ لَكِ الكُرْسُفَ([[89]](#footnote-89))، فَإِنَّهُ يُذْهِبُ الدَّمَ، قَالَتْ: هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: "فَتَلَجَّمِي"، قَالَتْ: إِنَّمَا أَثُجُّ ثَجًّا، فَقَالَ لَهَا: سَآمُرُكِ بِأَمْرَيْنِ أَيَّهُمَا فَعَلْتِ فَقَدْ أَجْزَأَ عَنْكِ مِنَ الآخَرِ، فَإِنْ قَوِيتِ عَلَيْهِمَا فَأَنْتِ أَعْلَمُ، فَقَالَ لَهَا: ((إِنَّمَا هَذِهِ رَكْضَةٌ مِنْ رَكَضَاتِ الشَّيْطَانِ، فَتَحَيَّضِي سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةً فِي عِلْمِ اللهِ، ثُمَّ اغْتَسِلِي حَتَّى إِذَا رَأَيْتِ أَنَّكِ قَدْ طَهُرْتِ وَاسْتَنْقَأْتِ، فَصَلِّي أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، أَوْ ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، وَأَيَّامَهَا وَصُومِي، فَإِنَّ ذَلِكَ يُجْزِئُكِ، وَكَذَلِكَ فَافْعَلِي فِي كُلِّ شَهْرٍ كَمَا تَحِيضُ النِّسَاءُ، وَكَمَا يَطْهُرْنَ بِمِيقَاتِ حَيْضِهِنَّ وَطُهْرِهِنَّ، وَإِنْ قَوِيتِ عَلَى أَنْ تُؤَخِّرِي الظُّهْرَ، وَتُعَجِّلِي العَصْرَ، فَتَغْتَسِلِينَ، ثُمَّ تُصَلِّينَ الظُّهْرَ وَالعَصْرَ جَمِيعًا، ثُمَّ تُؤَخِّرِينَ المـَغْرِبَ، وَتُعَجِّلِينَ العِشَاءَ ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، فَافْعَلِي وَتَغْتَسِلِينَ مَعَ الفَجْرِ وَتُصَلِّينَ، وَكَذَلِكَ فَافْعَلِي وَصَلِّي وَصُومِي، إِنْ قَدَرْتِ عَلَى ذَلِكَ)). وَقَالَ رَسُولُ اللهِ - - وَهَذَا أَعْجَبُ الأَمْرَيْنِ إِلَيَّ"([[90]](#footnote-90)).

وبحديث عَائِشَةَ، قَالَتْ: "إِنَّ سَهْلَةَ بِنْتَ سُهَيْلِ بْنِ عَمْرٍو اسْتُحِيضَتْ، فَأَتَتْ رَسُولَ اللهِ - - فَسَأَلَتْهُ عَنْ ذَلِكَ، فَأَمَرَهَا بِالغُسْلِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، فَلَمَّا جَهَدَهَا ذَلِكَ أَمَرَهَا أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالعَصْرِ بِغُسْلٍ، وَالـمَغْرِبِ وَالعِشَاءِ بِغُسْلٍ، وَالصُّبْحَ بِغُسْلٍ"([[91]](#footnote-91)).

**القول الرّابع:** تغتسل مرّة لانقضاء حيضتها، وتتوضّأ لكلّ صلاة، وبه قال عطاء والنّخعي وأكثر أهل العلم([[92]](#footnote-92)) على أنّ الغسل عند انقضاء الحيض، ثم عليها الوضوء لكلّ صلاة ويجزئها ذلك، وبه قال الحنفية([[93]](#footnote-93))، والمالكية([[94]](#footnote-94))، والشّافعية([[95]](#footnote-95))، ورواية عن أحمد هي المذهب([[96]](#footnote-96)).

**واستدلّوا:**

بحديث عَائِشَةَ، قَالَتْ: "إِنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ سَأَلَتْ رَسُولَ اللهِ - - عَنِ الدَّمِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: قَدْ رَأَيْتُ مِرْكَنَهَا مَلْآنَ دَمًا، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ - -: ((امْكُثِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحْبِسُكِ حَيْضَتُكِ، ثُمَّ اغْتَسِلِي وَصَلِّي))([[97]](#footnote-97)).

وأيضًا عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: "قَالَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ لِرَسُولِ اللَّهِ - - يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَا أَطْهُرُ، أَفَأَدَعُ الصَّلاَةَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - -: ((إِنَّمَا ذَلِكِ عِرْقٌ وَلَيْسَ بِالحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الحَيْضَةُ فَاتْرُكِي الصَّلاَةَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا، فَاغْسِلِي عَنْكِ الدَّمَ وَصَلِّي))([[98]](#footnote-98)).

فظاهر حديث بنت أبي حبيش الغسل فقط؛ لأنّ النّبيّ -- قال لها: فاغسلي وصلّي ولم يذكر الوضوء لكلّ صلاة([[99]](#footnote-99)).

كما أنّ النّبيّ - - قال لفَاطِمَةَ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ: ((لَا، إِنَّمَا ذَلِكِ عِرْقٌ، وَلَيْسَ بِحَيْضٍ، فَإِذَا أَقْبَلَتْ حَيْضَتُكِ فَدَعِي الصَّلاَةَ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ فَاغْسِلِي عَنْكِ الدَّمَ، ثُمَّ صَلِّي)). قَالَ: ((ثُمَّ تَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلاَةٍ، حَتَّى يَجِيءَ ذَلِكَ الوَقْتُ))([[100]](#footnote-100)). وهذه زيادة يجب قبولها([[101]](#footnote-101)).

وبحديث عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ - - قَالَ: ((الـمُسْتَحَاضَةُ تَدَعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا، ثُمَّ تَغْتَسِلُ، وَتَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ))([[102]](#footnote-102)).

ولأنّه دم خارج من الفرج فأوجب الوضوء كدم الحيض، وهذا يدلّ على أنّ الغسل المأمور به في سائر الأحاديث مستحبّ غير واجب**([[103]](#footnote-103))**.

وهو القول الرّاجح والله أعلم، ويحمل حديث أم حبيبة دليل القول الآخر على النّدب([[104]](#footnote-104)).

وقال النّووي: "لا يجب على المستحاضة الغسل لشيء من الصّلاة، ولا في وقت من الأوقات إلّا مرّة واحدة في وقت انقطاع حيضها، وبهذا قال جمهور العلماء من السّلف والخلف وهو مرويّ عن عليّ وابن مسعود، وابن عباس، وعائشة - رضي الله عنهم - وهو قول عروة بن الزّبير، وأبي سلمة بن عبد الرّحمن، ومالك، وأبي حنيفة، وأحمد، ودليل الجمهور أنّ الأصل عدم الوجوب، فلا يجب إلّا ما ورد الشّرع بإيجابه ولم يصحّ عن النّبيّ - - أنّه أمرها بالغسل إلّا مرّة واحدة عند انقطاع حيضها، وهو قوله - -: ((إذا أقبلت الحيضة فدعي الصّلاة وإذا أدبرت فاغتسلي([[105]](#footnote-105))، وليس في هذا ما يقتضي تكرار الغسل، وأمّا الأحاديث الواردة في سنن أبي داود والبيهقي وغيرهما أنّ النّبيّ - - أمرها بالغسل فليس فيها شيء ثابت، وقد بيّن البيهقي ومن قبله ضعفها، وإنّما صحّ في هذا ما رواه البخاري ومسلم في صحيحهما أنّ أمّ حبيبه بنت جحش - رضي الله عنها – استحيضت، فقال لها رسول الله - -: ((إنّما ذلك عرق فاغتسلي، ثمّ صلّي))، فكانت تغتسل عند كلّ صلاة. قال الشّافعي - رحمه الله تعالى --: إنّما أمرها رسول الله - - أن تغتسل وتصلّي، وليس فيه أنّه أمرها أن تغتسل لكلّ صلاة، قال: ولا شكّ - إن شاء الله تعالى - أنّ غسلها كان تطوّعًا غير ما أمرت به، وذلك واسع لها، هذا كلام الشّافعي بلفظه، وكذا قال شيخه سفيان بن عيينة، واللّيث بن سعد وغيرهما، وعباراتهم متقاربة والله أعلم([[106]](#footnote-106)).

**وجه الخروج من الخلاف في المسألة.**

قال ابن قدامة: والغسل لكلّ صلاة أفضل لما فيه من الخروج من الخلاف، والأخذ بالثّقة والاحتياط، وهو أشدّ ما قيل، ثمّ يليه في الفضل والمشقّة الجمع بين كلّ صلاتين بغسل واحد والاغتسال للصّبح، ولذلك قال النّبيّ - - فيه وهو أعجب الأمرين إليّ، ثمّ يليه الغسل كلّ يوم مرّة بعد الغسل عند انقضاء الحيض، ثمّ تتوضّأ لكلّ صلاة، وهو أقلّ الأمور ويجزئها والله أعلم([[107]](#footnote-107)).

**المطلب الثّاني: تطبيقات الخروج من الخلاف في كتاب الصّلاة. وفيه خمس مسائل:**

**المسألة الأولى:** **سنّة الفجر**

اتّفق الفقهاء على سنيّة راتبة الفجر، إلّا أنّهم اختلفوا فيمن فاتته هلْ يقضيها بعد صلاة الفجر، أو بعد طلوع الشّمس وارتفاعها، أو لا تقضى، على ثلاثة أقوال.

**القول الأوّل:** إذا فاتته سنّة الفجر لا يقضيها، إلّا إذا فاتت مع الفرض، وبه قال الحنفية،([[108]](#footnote-108)).

**واستدلّوا:**

بما روَتْ أمُّ سلَمَةَ قالت: "صلّى رسول اللّهِ - - العصْرَ، ثمَّ دخل بيتي فصَلَّى ركْعَتَيْنِ فقلت: يا رسُولَ اللّهِ، صلَّيْتَ صلاَةً لم تَكنْ تصَلِّيهَا! فقال: قَدمَ علَىَّ مالٌ فشغلني عنِ الرَّكعَتَيْنِ كنت أَرْكعهُمَا بَعدَ الظّهْرِ فَصَلَيْتهُمَا الآنَ، فقلت: يا رَسولَ اللّهِ، أَفَنَقْضيهِمَا إذا فاتنا؟ قال: لَا([[109]](#footnote-109))". وهَذَا نصٌّ على أنَّ القَضَاءَ غَيرُ وَاجبٍ على الأمَّةِ، وَإنَّمَا هو شَيءٌ اخْتُصَّ بهِ النّبيّ - - ولَا شَركَةَ لنا في خَصَائصِهِ، وَقيَاسُ هذا الحديث أنْ لا يَجبَ قضَاءُ رَكعَتَيْ الفَجْرِ أَصلًا إلّا أنَّا استَحْسَنَّا القَضَاءَ إذا فاتَتَا مع الفَرْضِ([[110]](#footnote-110)).

وقالوا: أَمَّا رَكعَتَا الفَجْرِ إذا فاتَتَا مع الفَرْضِ فقَدْ فَعَلَهمَا النّبيّ - - مع الفرْضِ ليْلَةَ التَّعْريسِ، فنَحْنُ نفْعَلُ ذلك؛ لنَكُونَ على طَريقَتِهِ([[111]](#footnote-111)).

وقالوا أيضًا: إنّه يبقى نفلًا مطلقًا، وهو مكروه بعد الصّبح، ولا بعد ارتفاعها، لإنّها لا تُقْضَى قبل طلوع الشّمس، وإذا ارتفعت الشّمس لا تُقْضَى قياسًا([[112]](#footnote-112)).

**القول الثّاني:** يقضيها بعد صلاة الفجر، وبه قال عطاء، وابن جريج([[113]](#footnote-113))، والشّافعية([[114]](#footnote-114)).

**واستدلّوا له:**

بحديث أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: عَرَّسْنَا مَعَ نَبِيِّ اللهِ - -، فَلَمْ نَسْتَيْقِظْ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ النَّبِيُّ - :- ((لِيَأْخُذْ كُلُّ رَجُلٍ بِرَأْسِ رَاحِلَتِهِ، فَإِنَّ هَذَا مَنْزِلٌ حَضَرَنَا فِيهِ الشَّيْطَانُ، قَالَ: فَفَعَلْنَا، ثُمَّ دَعَا بِالمَاءِ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، وَقَالَ يَعْقُوبُ: ثُمَّ صَلَّى سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الغَدَاةَ))([[115]](#footnote-115)).

وبحديث أُمِّ سَلَمَةَ، أنّها قالت: صَلَّى النَّبِيُّ - - بَعْدَ العَصْرِ رَكْعَتَيْنِ، وَقَالَ: ((شَغَلَنِي نَاسٌ مِنْ عَبْدِ القَيْسِ عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ))([[116]](#footnote-116)).

والشّاهد أنّه - - قضاها في وقت النّهي، فكذلك ركعتي الفجر.

وعنْ قَيْسٍ جَدِّ سَعْدٍ: أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ - - الصُّبْحَ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، فَقَالَ النَّبِيُّ - -: "مَا هَاتَانِ الرَّكْعَتَانِ؟" فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! رَكْعَتَا الفَجْرِ، لَمْ أَكُنْ صَلَّيْتُهُمَا، فَهُمَا هَاتَانِ. قَالَ: فَسَكَتَ عَنْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ([[117]](#footnote-117)).

**القول الثّالث:** يقضيها بعد ارتفاع الشّمس، وبه قال المالكية([[118]](#footnote-118)). والشّافعيّة([[119]](#footnote-119))، وقال به من الحنفية محمّد بن الحسن([[120]](#footnote-120))، وأحمد في رواية عنه ([[121]](#footnote-121)).

**واستدلّوا له:**

بحديث أبي هريرة قال: قال رسول الله - -: "من لم يصلّ ركعتي الفجر فليصلّهما بعدما تطلع الشّمس"([[122]](#footnote-122)).

واستدلّوا بأدلّة القول الثّاني وقيّدوها بحديث أَبي سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ، أنّه قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ - -: ((لَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ العَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ))([[123]](#footnote-123)).

**وجه الخروج من الخلاف في المسألة.**

قال ابن قدامة: "فأمّا قضاء سنّة الفجر بعدها فجائز، إلّا أنّ أحمد اختار أن يقضيهما من الضّحى، وقال إن صلّاهما بعد الفجر أجزأ، وأمّا أنا فأختار ذلك يقضيهما بعدها([[124]](#footnote-124))؛ لما روي عن قيس بن فهد، قال: "رآني رسول الله - - وأنا أصلّي ركعتي الفجر بعد صلاة الفجر، فقال: ما هاتان الرّكعتان يا قيس؟! قلت: يا رسول الله: لم أكن صلّيت ركعتي الفجر، فهما هاتان"([[125]](#footnote-125)). وسكوت النّبيّ - - يدلّ على الجواز، ولأنّ النّبيّ - - قضى سنّة الظّهر بعد العصر([[126]](#footnote-126))، وهذه في معناها، ولأنّها صلاة ذات سببٍ، فأشبهت ركعتي الطّواف"([[127]](#footnote-127)). وكان ابن عمر يقضيهما من الضّحى([[128]](#footnote-128)). وحديث قيس مرسل، قاله أحمد، والتّرمذي، لأنّه يرويه محمّد بن إبراهيم عن قيس، ولم يسمع منه. وروي من طريق يحيى بن سعيد عن جدّه، وهو مرسل أيضًا. ورواه التّرمذي قال: "قلت: يا رسول الله: إنّي لم أكن ركعت ركعتي الفجر، قال: فلا إذًا"([[129]](#footnote-129)). وهذا يحتمل النّهي. وإذا كان الأمر هكذا كان تأخيرها إلى وقت الضّحى أحسن؛ لنخرج من الخلاف، ولا نخالف عموم الحديث، وإن فعلها فهو جائز؛ لأنّ هذا الخبر لا يقصر عن الدّلالة على الجواز، والله أعلم([[130]](#footnote-130)).

**المسألة الثّانية: القصر في السّفر:**

هل قصر الصّلاة في السّفر سنّة وعليه الأخذ بالرّخصة، أو الإتمام أفضل؟ على قولَيْن لأهل العلم.

**القول الأوّل:** أنّ قصر الصّلاة سنّة وكرهوا الإتمام. وبه قال الحنفيّة([[131]](#footnote-131))، والمالكيّة([[132]](#footnote-132))، والشّافعيّة([[133]](#footnote-133)). بل روي عن أبي حنيفة أنّه قال: "من أتمّ الصّلاة في السّفر فقد أساء وخالف السّنّة"([[134]](#footnote-134)).

**واستدلّوا:**

بما روي عن عمر - - أنّه قال: "صَلَاةُ الـمُسَافِرِ رَكْعَتَانِ تَمَامٌ غَيْرُ قَصْرٍ عَلَى لِسَانِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"([[135]](#footnote-135)).

وبحديث عَائِشَةَ أُمِّ الـمُؤْمِنِينَ، قَالَتْ: "فَرَضَ اللَّهُ الصَّلاَةَ حِينَ فَرَضَهَا رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ فِي الحَضَرِ وَالسَّفَرِ، فَأُقِرَّتْ صَلاَةُ السَّفَرِ وَزِيدَ فِي صَلاَةِ الحَضَرِ"([[136]](#footnote-136)).

وبحديث أبي نَضرَةَ أنَّ فتًى سأَلَ عمْرَانَ بن حصَيْنٍ عن صلاَةِ رسول اللّهِ - - في السّفَرِ فعَدَلَ إلى مَجْلسِ العوقَةِ([[137]](#footnote-137))، فقال: إنَّ هذا الفَتَى سألني عن صلاَةِ رسول اللّهِ - - في السّفَرِ فَاحْفَظوا عنّي: "ما سافَرَ رسول اللّهِ - - سفَرًا إلّا صلّى رَكعَتَيْنِ رَكعَتَيْنِ حتّى يَرْجعَ، وأنّه أقَامَ بمَكَّةَ زمَانَ الفَتْحِ ثمانيَ عشرة لَيلَةً يصلّي بالنَّاسِ رَكعَتَيْنِ رَكعَتَيْنِ، قال أبي: وحَدَّثَنَاهُ يونُسُ بن محَمَّدٍ بهذا الإسْنَادِ وزاد فيه إلّا الـمَغْربَ، ثمَّ يقول: يا أَهلَ مكَّةَ، قومُوا فَصَلّوا رَكعَتَيْنِ أخْرَيَيْنِ فَإنَّا سَفرٌ"([[138]](#footnote-138)).

وممّا يستدلّ عليه أنّه - - قصر بمكّة، وقال لأهل مكّة: ))أتمّوا يا أهل مكّة فإنّا قوم سفر)). فلو جاز الأربع لمـّا اقتصر على الرّكعتين لوجهين:

**أحدهما:** أنّه كان يغتنم زيادة العمل في الحرم؛ لما للعبادة فيه من تضاعف الأجر. **والثّاني:** أنّه - - كان إمامًا وخلفه المقيمون من أهل مكّة، فكان ينبغي أن يتمّ أربعًا كي لا يحتاج أولئك القوم إلى التّفرّد، ولينالوا فضيلة الإتمام به في جميع الصّلاة([[139]](#footnote-139)).

وروي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنّه سُئِل عن الصّلاة في السّفر فقال: "ركعتان ركعتان، من خالف السّنّة كفر"([[140]](#footnote-140)).

قال ابن تيمية: "ولهذا قال ابن عمر صلاة السّفر ركعتان من خالف السّنّة كفر، أي: من اعتقد أنّ صلاة ركعتين ليس بمسنون ولا مشروع فقد كفر"([[141]](#footnote-141)).

**القول الثّاني:** يجوز له الإتمام وليس بمكروه، ولكنّ الأفضل له القصر، وبه قال الحنابلة([[142]](#footnote-142))، وابن تيمية**([[143]](#footnote-143)).**

**واستدلّوا:**

بقوله تعالى: وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ**.**([[144]](#footnote-144)). ولفظ لا جناح تستعمل في المباحات والمرخّصات دون الفرائض والعزائم([[145]](#footnote-145)).

قال الشّافعي: "فكان بيِّنًا في كتاب الله أنّ قصر الصّلاة في الضّرب في الأرض والخوف تخفيف من الله - عزّ وجلّ - عن خلقه لا أنّ فرضًا عليهم أن يقصروا كما كان قوله لا جنَاحَ عَلَيْكمْ إنْ طَلَّقْتمْ النّسَاءَ ما لم تَمَسّوهُنَّ أو تَفْرِضوا لَهنَّ فَريضَةً  ([[146]](#footnote-146)) رخصة لا أنّ حتمًا عليهم أن يطلقوهنّ في هذه الحالة، وكما كان قوله تعالى: ليس علَيْكُمْ جُناحٌ أنْ تبْتَغُوا فضْلًا من رَبّكُمْ ﱠ([[147]](#footnote-147))، يريد - والله أعلم - أن تتجروا في الحجّ لا أنّ حتمًا أن تتجروا"([[148]](#footnote-148)).

وعن يعلى بن أُميَّةَ، قال: قلت لِعُمرَ بن الخَطَّابِ إنّمَا قال اللّهُ عز وجل أنْ تَقصُرُوا من الصّلَاةِ إنْ خِفتُمْ أنْ يَفتِنَكُمْ الّذِينَ كفَرُوا ([[149]](#footnote-149)) فقَدْ أمِنَ النّاس، فقال: عَجِبتُ مِمّا عَجِبتَ منه فَسَأَلتُ رسُولَ اللّهِ - - عن ذلك، فقال: ((صدَقَةٌ تصَدَّقَ الله بها علَيْكُمْ فاقْبَلُوا صدَقَتَهُ))"([[150]](#footnote-150)).

والمتصدّق عليه يكون مختارًا في قبول الصّدقة، كما في التّصدّق من العباد، ولأنّ القصر ثبت نظرًا للمسافر تخفيفًا عليه في السّفر الّذي هو محلّ المشقّات المتضاعفة، والتّخفيف في التّخيير، فإن شاء مال إلى القصر، وإن شاء مال إلى الإكمال، كما في الإفطار في شهر رمضان([[151]](#footnote-151)).

كما أنّ عائشة أتمّت في السّفر؛ فدلّ إتمام عائشة في السّفر أنّ القصر ليس بمعنى الحتم ولا إلزام للمسافر، إذ لو كان كذلك لم يجز أن تتمّ في السّفر، وإنّما أتمّت لأنّها فهمت المعنى في ذلك من النّبيّ ([[152]](#footnote-152)).

والقول الأوّل هو الرّاجح.

قال ابن تيمية: "وهم في صلاة السّفر معتدلون، فإنّ من الفقهاء من يجعل الإتمام أفضل من القصر، أو يجعل القصر أفضل، لكن لا يكره الإتمام، بل يرى أنّه الأظهر، وأنّه لا يقصر إلّا أن ينوى القصر، ومنهم من يجعل الإتمام غير جائز، وهم يرون أنّ السّنّة هي القصر، وإذا ربع كره له ذلك، ويجعلون القصر سنّة راتبة، والجمع رخصة عارضة، ولا ريب أنّ هذا القول أشبه الأقوال بالسّنّة"([[153]](#footnote-153)).

**وجه الخروج من الخلاف في المسألة.**

ورأى ابن قدامة أنّ القصر هو الأفضل وقاس عليه التفريق والخروج من الخلاف في كليهما ، فقال: "واختلفت الرّواية في الجمع، فروي أنّه أفضل من التّفريق؛ لأنّه أكثر تخفيفًا وسهولة، فكان أفضل كالقصر، وعنه التّفريق أفضل لأنّه خروج من الخلاف فكان أفضل كالقصر"([[154]](#footnote-154)).

**المسألة الثّالثة: وقت صلاة الجمعة:**

اختلف أهل العلم في جواز أداء صلاة الجمعة قبل الزّوال، مع اتّفاقهم أنّ ما بعد الزّوال وقت أداء لصلاة الجمعة، وإنّما الخلاف فيما قبله على قولين:

**القول الأوّل**: تجوز صلاة الجمعة قبل الزّوال، وبه قال أحمد وهو المذهب ([[155]](#footnote-155))

قال الإمام النّووي: "قال العلماء كافّة: لا تجوز صلاة الجمعة قبل الزّوال إلّا أحمد"([[156]](#footnote-156)).

**واستدلّ له:**

بحديث جَعْفَرٍ بن محمد عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَأَلَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ: مَتَى كَانَ رَسُولُ اللهِ - - يُصَلِّي الجُمُعَةَ؟ قَالَ: "كَانَ يُصَلِّي، ثُمَّ نَذْهَبُ إِلَى جِمَالِنَا فَنُرِيحُهَا"([[157]](#footnote-157)).

وبحديث سلمة بن الأكوع، قَالَ: "كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ - - الجُمُعَةَ ثُمَّ نَنْصَرِفُ، وَلَيْسَ لِلْحِيطَانِ ظِلٌّ نَسْتَظِلُّ فِيهِ"([[158]](#footnote-158)).

وبحديث سهل بن سعد، قال: "مَا كُنَّا نَقِيلُ، وَلَا نَتَغَدَّى إِلَّا بَعْدَ الجُمُعَةِ"([[159]](#footnote-159)).

وبحديث عبد الله بن سيدان، قال: "شهدت الجمعة مع أبي بكر الصّديق - - فكانت صلاته وخطبته قبل نصف النّهار، ثمّ شهدتها مع عمر - - فكانت صلاته خطبته إلى أن أقول انتصف النّهار، ثمّ شهدتها مع عثمان - - فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول زال النّهار، ولا رأيت أحدًا عاب ذلك ولا أنكره([[160]](#footnote-160)).

وأنّها كصلاة العيد([[161]](#footnote-161)).

**القول الثّاني**: لا تجوز صلاة الجمعة قبل الزّوال، وهو قول الجمهور من الحنفيّة([[162]](#footnote-162))، والمالكيّة([[163]](#footnote-163))، والشّافعيّة([[164]](#footnote-164))، والظّاهريّة([[165]](#footnote-165)).

**واستدلّوا:**

* بحديث عن أنَسِ بن مالِكٍ - - أنَّ النّبيّ - - كان يُصلِّي الجُمُعَةَ حين تمِيلُ الشَّمسُ([[166]](#footnote-166)).
* وبحديث سلَمَةَ بن الأكْوَعِ عن أبيه، قال: "كنّا نُجمِّعُ مع رسول اللّهِ - - إذا زالَت الشّمْسُ، ثمَّ نرْجِعُ نتَتَبَّعُ الفيْءَ"([[167]](#footnote-167)).
* وقالوا: الوقت من شرائط الجمعة. يعني به وقت الظّهر([[168]](#footnote-168)).

وهو الراجح لقوة الأدلة وصراحتها.

وأجاب النّووي عن أدلّة القول الأوّل، فقال: "احتجاجهم بحديث جابر وما بعده أنّها كلّها محمولة على شدّة المبالغة في تعجيلها بعد الزّوال من غير إبراد ولا غيره، هذا مختصر الجواب عن الجمع، وحملنا عليه الجميع من هذه الأحاديث من الطّرفين، وعمل المسلمين قاطبة أنّهم لا يصلّونها إلّا بعد الزّوال، وتفصيل الجواب أن يقال: حديث جابر فيه إخبار أنّ الصّلاة والرّواح إلى جمالهم كانا حين الزّوال لا أنّ الصّلاة قبله. فإن قيل: قوله: حين الزّوال لا يسع هذه الجملة، فجوابه: أنّ المراد نفس الزّوال، وما يدانيه، كقوله - - صلّى بي العصر حين كان كلّ شيء مثل ظلّه. والجواب: عن حديث سلمة أنّه حجّة لنا في كونها بعد الزّوال؛ لأنّه ليس معناه أنّه ليس للحيطان شيء من الفيء، وإنّما معناه ليس لها فيء كثير بحيث يستظلّ به المار، وهذا معنى قوله: وليس للحيطان ظلّ يستظلّ به، فلم ينف أصل الظّلّ، وإنّما نفى كثيره الّذي يستظلّ به. وأوضح منه الرّواية الأخرى: نتتبّع الفيء فهذا فيه تصريح بوجود الفيء، لكنّه قليل، ومعلوم أنّ حيطانهم قصيرة، وبلادهم متوسّطة من الشّمس، ولا يظهر هناك الفيء بحيث يستظلّ به إلّا بعد الزّوال بزمان طويل. وأمّا حديث سهل: ما كنّا نقيل ولا تتغدى إلّا بعد الجمعة. فمعناه أنّهم كانوا يؤخّرون القيلولة والغداء في هذا اليوم إلى ما بعد صلاة الجمعة، لأنّهم ندبوا إلى التّبكير إليها، فلو اشتغلوا بشيء من ذلك قبلها خافوا فوتها، أو فوت التّبكير إليها، وممّا يؤيّد هذا ما رواه مالك في الموطأ بإسناده الصّحيح عن عمر بن أبي سهل بن مالك عن أبيه، قال: كنت أرى طنفسة([[169]](#footnote-169)) لعقيل بن أبي طالب تطرح يوم الجمعة إلى جدار المسجد الغربي، فإذا غشي الطّنفسة كلّها ظلّ الجدار خرج عمر بن الخطاب - -، ثمّ نخرج بعد صلاة الجمعة فنقيل قائلة الضّحى"([[170]](#footnote-170)).

وأمّا ما رواه عبد الله بن سيدان - بكسر السّين المهملة – قال: "شهدت الجمعة مع أبي بكر الصّديق - - فكان خطبته قبل الزّوال، وذكر عن عمر وعثمان نحوه قال: فما رأيت أحدًا عاب ذلك ولا أنكره، لو صحّ لم يقدح في خصوص ما نحن فيه، فكيف وقد اتّفقوا على ضعف ابن سيدان"([[171]](#footnote-171)).

وقال النّووي بعد ذكره الحديث: "واتفقوا على ضعفه، وضعف ابن سيدان"([[172]](#footnote-172)).

**وجه الخروج من الخلاف في المسألة.**

قال ابن قدامة: "المستحبّ إقامة الجمعة بعد الزّوال؛ لأنّ النّبيّ - - كان يفعل ذلك.

قال سلمة بن الأكوع كنّا نجمع مع النّبيّ - - إذا زالت الشّمس، ثمّ نرجع نتبع الفيء"([[173]](#footnote-173)).

فعن أنَسِ بن مالِكٍ - - أنَّ النّبيّ - - كان يُصلِّي الجُمُعَةَ حين تمِيلُ الشَّمسُ([[174]](#footnote-174)).

قال ابن قدامة: ولأنّ في ذلك خروجًا من الخلاف، فإنّ علماء الأمّة اتّفقوا على أنّ ما بعد الزّوال وقت للجمعة، وإنّما الخلاف فيما قبله، ولا فرق في استحباب إقامتها عقيب الزّوال بين شدّة الحرّ، وبين غيره، فإنّ الجمعة يجتمع لها النّاس فلو انتظروا الإبراد شقّ عليهم([[175]](#footnote-175)).

**المسألة الرّابعة:** **التّكبيرات في الصّلاة على الميّت.**

اختلف في عدد التّكبيرات في الصّلاة على الميّت على قولين، هما:

**القول الأوّل:** أنّه لا يجوز الزّيادة على سبع تكبيرات، ولا أنقص من أربع، وهو المذهب لدى الحنابلة([[176]](#footnote-176)).

**واستدلّوا له:**

* بحديث زيد بن أرقم أنّه كبّر على جنازة خمسًا، وقال: "كان النّبيّ - - يكبّرها"([[177]](#footnote-177)).
* وبحديث يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللهِ الجَابِرُ، قَالَ: "صَلَّيْتُ خَلْفَ عِيسَى مَوْلًى لِحُذَيْفَةَ بِالـمَدَائِنِ عَلَى جَنَازَةٍ فَكَبَّرَ خَمْسًا، ثُمَّ الْتَفَتَ إِلَيْنَا، فَقَالَ: مَا وَهِمْتُ وَلاَ نَسِيتُ، وَلَكِنْ كَبَّرْتُ كَمَا كَبَّرَ مَوْلاَيَ وَوَلِيُّ نِعْمَتِي حُذَيْفَةُ بْنُ اليَمَانِ، صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ وَكَبَّرَ خَمْسًا، ثُمَّ الْتَفَتَ إِلَيْنَا، فَقَالَ: مَا نَسِيتُ وَلاَ وَهِمْتُ، وَلَكِنْ كَبَّرْتُ كَمَا كَبَّرَ رَسُولُ اللهِ - -، صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَكَبَّرَ خَمْسًا"([[178]](#footnote-178)).
* وبما روي أنّ عليًّا صلّى على سهل بن حُنَيفٍ فكبّر عليه خمسًا([[179]](#footnote-179)).
* وكان أصحاب معاذ يكبّرون على الجنائز ستًّا([[180]](#footnote-180)).
* وروى عن عمر بن الخطّاب، قال: "كلّ ذلك قد كان أربعًا وخمسًا، وأَمَرَ النّاسَ بأربعٍ"([[181]](#footnote-181)).
* وروي عن عليّ - - أنّه كان يكبّر على أصحاب رسول الله - - غير أهل بدر خمسًا، وعلى سائر النّاس أربعًا، وهذا أولى ممّا ذكروه([[182]](#footnote-182)).
* ووجه ذلك ما روي أنّ النّبيّ - - كبّر على حمزة سبعًا([[183]](#footnote-183)).
* وكبّر عليّ - - على جنازة أبي قتادة سبعًا([[184]](#footnote-184))، وعلى سهل بن حنيف ستًّا، وقال: "إنّه بدري"([[185]](#footnote-185)).

**القول الثاني:** أنّه لا يزيد عن أربع تكبيرات، وهو قول الجمهور من الحنفيّة([[186]](#footnote-186))، والمالكيّة([[187]](#footnote-187))، والشّافعيّة([[188]](#footnote-188)).

**واستدلّوا:**

* بحديث أَبِي هُرَيْرَةَ - - "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - - نَعَى النَّجَاشِيَّ فِي اليَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، خَرَجَ إِلَى المُصَلَّى، فَصَفَّ بِهِمْ وَكَبَّرَ أَرْبَعًا"([[189]](#footnote-189)).
* وبما روي أنّ عمر - - جمع النّاس فاستشارهم، فقال بعضهم: "كبّر النّبيّ - - سبعًا، وقال بعضهم: خمسًا، وقال بعضهم: أربعًا، فجمع عمر النّاس على أربع تكبيرات"([[190]](#footnote-190)).
* كما أنّهم نظروا آخر جنازة كبّر عليها النّبيّ - -، فوجدوه قد كبّر أربعًا، فعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: "آخِرُ جَنَازَةٍ صَلَّى عَلَيْهَا النَّبِيُّ - -، كَبَّرَ عَلَيْهَا أَرْبَعًا"([[191]](#footnote-191)).
* وروي عن عليّ - - أنّه كبّر على يزيد بن المكفف أربع تكبيرات([[192]](#footnote-192)).

قال النّووي: وأجمع الفقهاء وأهل الفتوى بالأمصار على أربع على ما جاء في الأحاديث الصّحاح، وما سوى ذلك عندهم شذوذ لا يلتفت إليه. قال: "ولا نعلم أحدًا من فقهاء الأمصار يخمّس إلّا ابن أبي ليلى"([[193]](#footnote-193)).

وهو الرّاجح للأدلّة والإجماع، وقد رجحه ابن قدامة مخالفًا مذهب إمامه،

**وجه الخروج من الخلاف في المسألة.**

قال ابن قدامة: والأفضل أن لا يزيد على أربع؛ لأنّ فيه خروجًا من الخلاف، وأكثر أهل العلم يرون التّكبير أربعًا"([[194]](#footnote-194)).

**المسألة الخامسة: تعدد أسباع الطواف دون فاصل بسنّة الطّواف.**

اختلف أهل العلم في جمع أكثر من سبع في الطّواف دون أن يصلي سنة الطواف بين كل سُبعين على قَوْلَيْن:

**القول الأوّل:** يكره الجمع بين أسبوعين من غير صلاة بينهما. وبه قال ابن عمر والحسن، والثّوري، والزّهري([[195]](#footnote-195)) ، والحنفية([[196]](#footnote-196))، والمالكية ([[197]](#footnote-197)).

**واستدلّوا:**

بأنّ رسول الله - - طاف بالبيت سبعًا، وصلّى خلف المقام ركعتين، وقال: ((لتأخذوا عنّي مناسككم))([[198]](#footnote-198)).

وأنّه لم يفعله النّبيّ ([[199]](#footnote-199)).أي لم يطف النبي عليه السلام أكثر من سبع دون فاصل

ونوقش :كونه صلى الله عليه وسلم لم يفعله لا يوجب كراهة لأنه لم يطف أسبوعين ولا ثلاثة وذلك غير مكروه بالاتفاق([[200]](#footnote-200))

**القول الثّاني:** يجوز الجمع بين أسبوعين فأكثر من غير صلاة بينهما، إلّا أنّه ترك الأفضل([[201]](#footnote-201))، وكرهوا الانصراف عن غير وتر في عددها. وأصل الطّواف سبعة، وهي وتر، وبه قال أبو يوسف من الحنفيّة([[202]](#footnote-202))، والشّافعية([[203]](#footnote-203))، والحنابلة ([[204]](#footnote-204)).

**واستدلّوا:**

بما روي عن عائشة - رضي الله عنها - أنّها كانت تجمع بين الطّواف، ثمّ تصلّي بعده([[205]](#footnote-205)).

وأيضًا كان بعض السّلف يقرن بين الأسابيع، منهم عائشة أم المؤمنين، والمسور بن مخرمة، ومجاهد([[206]](#footnote-206)).

وقالوا: المقصود إنّما هو ركعتان لكلّ أسبوع، والطّواف ليس له وقت معلوم، ولا الرّكعتان المسنونتان من بعده، فجاز الجمع بين أكثر من ركعتين لأكثر من أسبوعين([[207]](#footnote-207)).

وإنّما كرهوا الانصراف عن غير وتر؛ لأنّه إذا انصرف عن أسبوعين، كان ذلك أربعة عشر، أو أربعة أسابيع، وذلك ثمانية وعشرون فيكره، ولو انصرف عن ثلاثة، أو عن خمسة لا يكره؛ لأنّ الأوّل شفع، والثّاني وتر، وأصل الطّواف سبعة، وهي وتر([[208]](#footnote-208)).

**وجه الخروج من الخلاف في المسألة.**

قال ابن قدامة: "إنّ الطّواف يجري مجرى الصّلاة يجوز جمعها ويؤخّر ما بينهما، فيصلّيهما بعدها، كذلك ها هنا، وكون النّبيّ - - لم يفعله لا يوجب كراهة، فإنّ النّبيّ - - لم يطف أسبوعين ولا ثلاثة. وذلك غير مكروه بالاتّفاق، والموالاة غير معتبرة بين الطّواف والرّكعتين؛ بدليل أنّ عمر صلّاهما بذي طوى([[209]](#footnote-209))، وأخّرت أم سلمة ركعتي طوافها حين طافت راكبة بأمر رسول الله - -([[210]](#footnote-210))، وأخّر عمر بن عبد العزيز ركوع الطّواف حتّى طلعت الشّمس([[211]](#footnote-211))، وإن ركع لكلّ أسبوع عقيبه كان أولى، وفيه اقتداء بالنّبيّ - - وخروج من الخلاف([[212]](#footnote-212)).

الخاتمة

هذا وبحمد الله وفضله تمّ البحث وظهرت لي بعض النتائج ومنها

1. أهمية الخروج من الخلاف ما أمكن لأنه يجمع بين الأقوال ويجمع القلوب مع الأخذ بالاعتبار الشروط التي وضعها علماء الأمة عند الخروج من الخلاف.
2. الخروج من الخلاف فيه جانب من الورع والاحتياط للدين وخاصة ما يمس أركان الإسلام وهذا أمر حثت عليه السنة المطهرة كما سبق بيانه.
3. ظهور منهج ابن قدامة رحمه الله واجتهاده في الترجيح بالخروج من الخلاف عندما يتبين له قوة دليل المخالف ولو خالف مذهب امامه.

التوصيات

1. مبحث الخروج من الخلاف يحتاج إلى مزيد بحث ودراسة شاملة مقارنة بين المذاهب الفقهية المعتبرة حيث أن الدرسات الموجودة أما أن تكون في العبادات أو المعاملات أو في مذهب معين أو قاعدة معينة.
2. نص ابن قدامة في الخروج من الخلاف في كتابه المغني على ثلاث وثلاثين مسألة

تناولت منها سبع مسائل والباقي منها لم يبحث ويحتاج إلى ابراز ليستفاد منها كونها من عالم مجتهد غير متعصب لمذهب معين.

**ثبت المصادر والمراجع**

* **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (المتوفى: 840ه)، تقديم: فضيلة الشّيخ الدّكتور أحمد معبد عبد الكريم، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلميّ بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، الرّياض، الطّبعة الأولى: 1420ه - 1999م.**
* **الآثار لمحمد بن الحسن، الإمام الحافظ أبي عبد الله محمّد بن الحسن الشّيباني، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، بدون طبعة وتاريخ.**
* **الآثار، يعقوب بن إبراهيم الأنصاري أبو يوسف (المتوفى: 182ه)، تحقيق: أبو الوفا، دار الكتب العلميّة – بيروت، 1355ه، بدون طبعة.**
* **الإجماع، أبو بكر محمّد بن إبراهيم بن المنذر النّيسابوري (المتوفى: 319ه)، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار المسلم للنّشر والتّوزيع، الطّبعة الأولى: 1425ه/ 2004م.**
* **إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، مطبعة السّنّة المحمّديّة، بدون طبعة وتاريخ.**
* **أحكام القرآن للشّافعي - جمع البيهقي، أحمد بن الحسين بن عليّ بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458ه)، كتابة الهوامش: عبد الغني عبد الخالق، تقديم: محمّد زاهد الكوثري، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطّبعة الثّانية: 1414ه - 1994م.**
* **الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن سيّد الدّين عليّ بن أبي عليّ بن محمّد بن سالم الثّعلبي الآمدي (المتوفى: 631هـ)، تحقيق: عبد الرّزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت – دمشق – لبنان، بدون طبعة وتاريخ.**
* **إحياء علوم الدّين، أبو حامد محمّد بن محمّد الغزالي الطّوسي (المتوفى: 505ه)، دار المعرفة – بيروت، بدون طبعة وتاريخ.**
* **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السّبيل، محمّد ناصر الدّين الألباني (المتوفى: 1420ه)، إشراف: زهير الشّاويش، المكتب الإسلاميّ – بيروت، الطّبعة الثّانية: 1405 هـ - 1985م.**
* **الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمّد بن عبد البرّ بن عاصم النّمري القرطبي (المتوفى: 463ه)، تحقيق: سالم محمّد عطا، محمّد عليّ معوض، دار الكتب العلميّة – بيروت، الطّبعة الأولى: 1421 ه – 2000**م.
* **أسنى المطالب في شرح روض الطّالب، شيخ الإسلام زكريا بن محمّد بن زكريا الأنصاري زين الدّين أبو يحيي السّنيكي (المتوفى: 926ه)، تحقيق: د. محمّد محمّد تامر، دار الكتب العلميّة – بيروت، الطّبعة الأولى: 1422 ه – 2000م.**
* **الأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ عَلَى مَذْهَبِ أَبِيْ حَنِيْفَةَ النُّعْمَانِ، زين الدّين بن إبراهيم بن محمّد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: 970هـ)، تخريج: الشّيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطّبعة الأولى: 1419هـ - 1999م.**
* **الأشباه والنّظائر، تاج الدّين عبد الوهاب بن تقي الدّين السّبكي (المتوفى: 771هـ)، دار الكتب العلمية، الطّبعة الأولى: 1411هـ - 1991م.**
* **الأشباه والنّظائر، عبد الرّحمن بن أبي بكر، جلال الدّين السّيوطي (المتوفى: 911هـ)، دار الكتب العلمية، الطّبعة الأولى: 1411هـ - 1990م.**
* **الأصل المعروف بالمبسوط، أبو عبد الله محمّد بن الحسن بن فرقد الشّيباني (المتوفى: 189ه)، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، إدارة القرآن والعلوم الإسلاميّة – كراتشي، بدون طبعة وتاريخ.**
* **الإقناع في الفقه الشّافعيّ، أبو الحسن عليّ بن محمّد بن محمّد بن حبيب البصري البغدادي، الشّهير بالماوردي (المتوفى: 450ه)، بدون دار نشر وطبعة وتاريخ.**
* **الإقناع في حلّ ألفاظ أبي شجاع، شمس الدّين، محمّد بن أحمد الخطيب الشّربيني الشّافعي (المتوفى: 977ه)، تحقيق: مكتب البحوث والدّراسات - دار الفكر – بيروت، بدون طبعة وتاريخ.**
* **الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم الحجاوي المقدسي، ثمّ الصّالحي، شرف الدّين، أبو النجا (المتوفى: 968ه)، تحقيق: عبد اللّطيف محمّد موسى السّبكي، دار المعرفة بيروت – لبنان، بدون طبعة وتاريخ.**
* **الأمّ، الشّافعي أبو عبد الله محمّد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكيّ (المتوفى: 204ه)، دار المعرفة – بيروت، بدون طبعة، 1410هـ/1990م.**
* **الإنصاف في معرفة الرّاجح من الخلاف، علاء الدّين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدّمشقي الصّالحي الحنبلي (المتوفى: 885ه)، دار إحياء التّراث العربيّ، الطّبعة الثّانية، بدون تاريخ.**
* **البحر الرّائق شرح كنز الدّقائق، زين الدّين بن إبراهيم بن محمّد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: 970هـ)، وفي آخره: تكملة البحر الرّائق لمحمّد بن حسين بن عليّ الطوري الحنفي القادري (المتوفى: بعد 1138هـ)، منحة الخالق لابن عابدين، دار الكتاب الإسلامي، الطّبعة الثّانية - بدون تاريخ.**
* **البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدّين محمّد بن عبد الله بن بهادر الزّركشي (المتوفى: 794هـ)، دار الكتبي، الطّبعة الأولى: 1414هـ - 1994م.**
* **بداية المجتهد ونهاية المقتصد، أبو الوليد محمّد بن أحمد بن محمّد بن أحمد بن رشد القرطبي، الشّهير بابن رشد الحفيد (المتوفى: 595ه)، دار الحديث – القاهرة، 1425ه - 2004م، بدون طبعة.**
* **بدائع الصّنائع في ترتيب الشّرائع، علاء الدّين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: 587ه)، دار الكتب العلميّة، الطّبعة الثّانية: 1406ه - 1986م.**
* **البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشّرح الكبير، ابن الملقن سراج الدّين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: 804ه)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنّشر والتوزيع – الرّياض – السّعوديّة، الطّبعة الأولى: 1425ه - 2004م.**
* **البناية شرح الهداية، أبو محمّد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدّين العيني (المتوفى: 855ه)، دار الكتب العلميّة - بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى:1420ه - 2000م.**
* **البيان والتّحصيل والشّرح والتّوجيه والتّعليل لمسائل المستخرجة، أبو الوليد محمّد بن أحمد بن رشد القرطبي (المتوفى: 520ه)، تحقيق: د محمّد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت – لبنان، الطّبعة الثّانية: 1408ه - 1988م.**
* **التّاج والإكليل لمختصر خليل، محمّد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري الغرناطي، أبو عبد الله المواق المالكي (المتوفى: 897هـ)، دار الكتب العلميّة، الطّبعة الأولى، 1416هـ -1994م.**
* **تحفة الفقهاء، محمّد بن أحمد بن أبي أحمد، أبو بكر علاء الدّين السّمرقندي (المتوفى: نحو 540ه)، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، الطّبعة الثّانية، 1414ه - 1994م.**
* **تراجعات الألباني: (تراجع العلامة الألباني فيما نصّ عليه تصحيحًا وتضعيفًا)، أبو الحسن الشّيخ، اختصار: محمّد بو عمر، طبع بعناية دار المعارف بالرّياض، بدون طبعة وتاريخ.**
* **التّلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرّافعي الكبير، أبو الفضل أحمد بن عليّ بن محمّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852ه)، دار الكتب العلميّة، الطّبعة الأولى: 1419ه -1989م.**
* **التّلقين في الفقه المالكي، أبو محمّد عبد الوهاب بن عليّ بن نصر الثّعلبي البغدادي المالكي (المتوفى: 422هـ)، تحقيق: أبي أويس محمّد بو خبزة الحسني التّطواني، دار الكتب العلميّة، الطّبعة الأولى: 1425هـ - 2004م.**
* **التّمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمّد بن عبد البرّ بن عاصم النّمري القرطبي (المتوفى: 463هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمّد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، 1387ه.**
* **التّنبيه في الفقه الشّافعي، أبو إسحاق إبراهيم بن عليّ بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي (المتوفى: 476ه)، مركز الخدمات والأبحاث الثّقافية، عالم الكتب، بيروت، الطّبعة الأولى، 1403ه - 1983م.**
* **تهذيب اللّغة، محمّد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: 370هـ)، تحقيق: محمّد عوض مرعب، دار إحياء التّراث العربيّ – بيروت، الطّبعة الأولى: 2001م.**
* **الثّمر الدّاني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، صالح بن عبد السّميع الآبي الأزهري (المتوفى: 1335ه)، المكتبة الثّقافية – بيروت، بدون طبعة وتاريخ.**
* **الجامع الصّغير وشرحه النّافع الكبير لمن يطالع الجامع الصّغير، أبو عبد الله محمّد بن الحسن الشّيباني (المتوفى: 189ه)، والنّافع الكبير: محمّد عبد الحيّ بن محمّد عبد الحليم الأنصاري اللّكنوي الهندي، أبو الحسنات (المتوفى: 1304ه)، عالم الكتب – بيروت، الطّبعة الأولى: 1406ه.**
* **الجامع الكبير - سنن التّرمذي، محمّد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضّحاك، التّرمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279ه)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، 1998م، بدون طبعة.**
* **الجامع المسند الصّحيح المختصر من أمور رسول الله - صلّى الله عليه وسلّم - وسننه وأيّامه = صحيح البخاري، محمّد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمّد زهير بن ناصر النّاصر، دار طوق النّجاة (مصوّرة عن السّلطانية بإضافة ترقيم محمّد فؤاد عبد الباقي)، الطّبعة الأولى: 1422ه.**
* **جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمّد بن عبد البرّ بن عاصم النّمري القرطبي (المتوفى: 463هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزّهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربيّة السّعوديّة، الطّبعة الأولى: 1414 هـ - 1994م.**
* **حاشية ردّ المختار على الدّرّ المختار: شرح تنوير الأبصار، محمّد أمين بن عمر، الشّهير بابن عابدين (المتوفى: 1252ه)، دار الفكر للطّباعة والنّشر، 1421ه - 2000م، بيروت – بدون طبعة وتاريخ.**
* **الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشّافعي وهو شرح مختصر المزني، أبو الحسن عليّ بن محمّد بن محمّد بن حبيب البصري البغدادي، الشّهير بالماوردي (المتوفى: 450ه)، تحقيق: الشّيخ عليّ محمّد معوض - الشّيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطّبعة الأولى: 1419ه -1999م.**
* **الخُرُوجُ مِنَ الخِلَافِ (حَقِيقَتُهُ وَأَحْكَامُهُ)، إعداد: د. محمّد بن عبد العزيز المبارك، مجلّة الجامعة الإسلاميّة، مجلّة علميّة مُحكّمة تصدر عن الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة، العدد 151 – السّنّة: 43 – 1431ه.**
* **الخروج من الخلاف: ضوابطه وتطبيقاته في العبادات، (رسالة مقدّمة لنيل درجة الماجستير في الفقه وأصوله – قسم الثّقافة الإسلاميّة – كلية التّربيّة – جامعة الملك سعود)، إعداد الطّالبة: أمل بنت عبد العزيز بن عبد الله الشّثري، إشراف الدّكتور عبد المحسن بن عبد العزيز الصّويغ، الفصل الدّراسي الأوّل للعام الدّراسي: 1430ه – 1431ه.**
* **الخروج من خلاف الفقهاء في المعاملات، أ.د. حسن الشّاذلي، عضو هيئة الإفتاء والخبير بالموسوعة الفقهيّة بوزارة الأوقاف بدولة الكويت حاليًا، المعهد الإسلاميّ للبحوث والتّدريب، عضو مجموعة البنك الإسلامي للتّنمية، بدون طبعة وتاريخ.**
* **خلاصة الأحكام في مهمّات السّنن وقواعد الإسلام، أبو زكريا محيي الدّين يحيى بن شرف النّووي (المتوفى: 676ه)، تحقيق وتخريج الأحاديث: حسين إسماعيل الجمل، مؤسّسة الرّسالة - لبنان – بيروت، الطّبعة الأولى: 1418ه - 1997م.**
* **الدّراية في تخريج أحاديث الهداية، أبو الفضل أحمد بن عليّ بن محمّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852ه)، تحقيق: السّيّد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة – بيروت، بدون طبعة وتاريخ.**
* **دقائق أولي النّهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات، منصور بن يونس بن صلاح الدّين بن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (المتوفى: 1051ه)، عالم الكتب، الطّبعة الأولى: 1414ه - 1993م.**
* **الرّسالة، أبو محمّد عبد الله بن (أبي زيد) عبد الرّحمن النّفزي، القيرواني، المالكي (المتوفى: 386ه)، دار الفكر، بدون طبعة وتاريخ.**
* **روضة الطّالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا محيي الدّين يحيى بن شرف النّووي (المتوفى: 676ه)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت – دمشق – عمّان، الطّبعة الثّالثة: 1412ه / 1991م.**
* **سبل السّلام، محمّد بن إسماعيل بن صلاح بن محمّد الحسني، الكحلاني، ثمّ الصّنعاني، أبو إبراهيم، عزّ الدّين، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: 1182ه)، دار الحديث، بدون طبعة وتاريخ.**
* **سنن ابن ماجه، ابن ماج - وماجه اسم أبيه يزيد - أبو عبد الله محمّد بن يزيد القزويني (المتوفى: 273هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمَّد كامل قره بللي - عَبد اللّطيف حرز الله، دار الرّسالة العالميّة، الطّبعة الأولى: 1430ه - 2009م.**
* **سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275ه)، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، بدون طبعة وتاريخ.**
* **سنن الدّارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النّعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: 385ه)، تحقيق وضبط وتعليق: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسّسة الرّسالة، بيروت – لبنان، الطّبعة الأولى: 1424ه - 2004م.**
* **السّنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458ه)، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنات، الطّبعة الثّالثة: 1424ه - 2003م.**
* **شرح التّلويح على التّوضيح، سعد الدّين مسعود بن عمر التفتازاني (المتوفى: 793ه)، مكتبة صبيح بمصر، بدون طبعة وتاريخ.**
* **شرح العمدة في الفقه - كتاب الطّهارة، تقيّ الدّين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمّد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدّمشقي (المتوفى: 728ه)، تحقيق: د. سعود بن صالح العطيشان، مكتبة العبيكان – الرّياض، الطّبعة الأولى، 1412ه.**
* **الشّرح الكبير (المطبوع مع المقنع والإنصاف)، مس الدّين أبو الفرج عبد الرّحمن بن محمّد بن أحمد بن قدامة المقدسي (المتوفى: 682 ه)، تحقيق: الدّكتور عبد الله بن عبد المحسن التّركي، والدّكتور عبد الفتاح محمّد الحلو، هجر للطّباعة والنّشر والتّوزيع والإعلان، القاهرة - جمهورية مصر العربيّة، الطّبعة الأولى: 1415ه - 1995م.**
* **الشّرح الممتع على زاد المستقنع، محمّد بن صالح بن محمّد العثيمين (المتوفى: 1421ه)، دار ابن الجوزي، الطّبعة الأولى: 1422 - 1428ه.**
* **شرح صحيح البخاري، ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: 449ه)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرّشد - السّعوديّة، الرّياض، الطّبعة الثّانية، 1423ه - 2003م.**
* **شرح فتح القدير، كمال الدّين محمّد بن عبد الواحد السّيواسي (المتوفى: 681ه)، دار الفكر – بيروت، بدون طبعة وتاريخ.**
* **شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمّد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطّحاوي (المتوفى: 321ه)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسّسة الرّسالة، الطّبعة الأولى: 1415ه - 1994م.**
* **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمّد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التّميمي، أبو حاتم، الدّارمي، البُستي (المتوفى: 354ه)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسّسة الرّسالة – بيروت، الطّبعة الثّانية: 1414ه – 1993م.**
* **صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: 311ه)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت، بدون طبعة وتاريخ.**
* **صحيح وضعيف سنن التّرمذي، محمّد ناصر الدّين الألباني (المتوفى: 1420ه)، برنامج منظومة التّحقيقات الحديثيّة - المجاني - من إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسّنّة بالإسكندرية.**
* **فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن عليّ بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشّافعي، دار المعرفة - بيروت، 1379ه، ترقيم وكتابة الأبواب والأحاديث: محمّد فؤاد عبد الباقي، تخريج وتصحيح وإشراف: محبّ الدّين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، بدون طبعة.**
* **قاعدة الخروج من الخلاف عند الشّافعية: دراسة فقهيّة تطبيقيّة مقارنة - رسالة علميّة مقدّمة لنيل درجة العالمية (الماجستير) – الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة – كلية الشّريعة – قسم الفقه (032)، إعداد الطّالب معاذ سيف محمّد فارع، إشراف فضيلة الدّكتور عبد الرّحمن بن عبد الله السّحيمي، العام الجامعي: 1432ه – 1433ه.**
* **قواعد الأحكام في مصالح الأنام، أبو محمّد عزّ الدّين عبد العزيز بن عبد السّلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء (المتوفى: 660ه)، مراجعة وتعليق: طه عبد الرّؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهريّة – القاهرة، بدون طبعة وتاريخ.**
* **الكافي في فقه أهل المدينة، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمّد بن عبد البرّ بن عاصم النّمري القرطبي (المتوفى: 463ه)، تحقيق: محمّد محمّد أحيد ولد ماديك الموريتاني، مكتبة الرّياض الحديثة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، الطّبعة الثّانية: 1400ه/1980م.**
* **كتاب الفروع، ومعه تصحيح الفروع لعلاء الدّين علي بن سليمان المرداوي، محمّد بن مفلح بن محمّد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدّين المقدسي الرّامينى ثمّ الصّالحي الحنبلي (المتوفى: 763ه)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التّركي، مؤسّسة الرّسالة، الطّبعة الأولى: 1424ه – 2003م.**
* **الكتاب: شرح الزّركشي، شمس الدّين محمّد بن عبد الله الزّركشي المصريّ الحنبلي (المتوفى: 772ه)، دار العبيكان، الطّبعة الأولى: 1413ه - 1993م.**
* **كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، عبد العزيز بن أحمد بن محمّد، علاء الدّين البخاري الحنفي (المتوفى: 730هـ)، دار الكتاب الإسلامي، بدون طبعة وتاريخ.**
* **لسان العرب، محمّد بن مكرم بن عليّ، أبو الفضل، جمال الدّين ابن منظور الأنصاري الرّويفعي الإفريقي (المتوفى: 711هـ)، دار صادر – بيروت، الطّبعة الثّالثة: 1414ه.**
* **المبسوط، محمّد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السّرخسي (المتوفى: 483ه)، دار المعرفة – بيروت، الطبعة: بدون طبعة، 1414ه - 1993م.**
* **المجتبى من السّنن = السّنن الصّغرى للنّسائي، أبو عبد الرّحمن أحمد بن شعيب بن عليّ الخراساني، النسائي (المتوفى: 303ه)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلاميّة – حلب، الطّبعة الثّانية: 1406ه – 1986م.**
* **مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ وَمَنْبَعُ الفَوَائِدِ، أبو الحسن نور الدّين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: 807ه)، تحَقيق وَتخريج: حسين سليم أسد الدّاراني، دَارُ المَأْمُون لِلتُّرَاثِ، بدون طبعة وتاريخ.**
* **مجموع الفتاوى، تقيّ الدّين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: 728ه)، تحقيق: عبد الرّحمن بن محمّد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف، المدينة النّبوية، المملكة العربية السّعودية، 1416هـ/1995م.**
* **المجموع شرح المهذّب ((مع تكملة السّبكي والمطيعي))، أبو زكريا محيي الدّين يحيى بن شرف النّووي (المتوفى: 676ه)، دار الفكر، بدون طبعة وتاريخ.**
* **المحلى بالآثار، أبو محمّد عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظّاهري (المتوفى: 456ه)، دار الفكر – بيروت، بدون طبعة وتاريخ.**
* **المحيط البرهاني في الفقه النّعماني فقه الإمام أبي حنيفة (رضي الله عنه)، أبو المعالي برهان الدّين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مَازَةَ البخاري الحنفي (المتوفى: 616ه)، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، الطّبعة الأولى: 1424ه - 2004م.**
* **مختصر اختلاف العلماء، أبو جعفر أحمد بن محمّد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطّحاوي (المتوفى: 321ه)، تحقيق: د. عبد الله نذير أحمد، دار البشائر الإسلاميّة – بيروت، الطّبعة الثّانية: 1417ه**.
* **مختصرُ استدرَاك الحافِظ الذّهبي على مُستدرَك أبي عبد اللهِ الحَاكم، ابن الملقن سراج الدّين أبو حفص عمر بن عليّ بن أحمد الشّافعي المصريّ (المتوفى: 804ه)، تحقيق وَدراسة: جـ 1، 2: عَبد الله بن حمد اللحَيدَان، وجـ 3 - 7: سَعد بن عَبد الله بن عَبد العَزيز آل حميَّد، دَارُ العَاصِمَة، الرياض - المملكة العربيّة السّعوديّة، الطّبعة الأولى: 1411ه.**
* **المدوّنة، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: 179ه)، دار الكتب العلميّة، الطّبعة الأولى: 1415ه - 1994م.**
* **مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، أبو محمّد عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظّاهري (المتوفى: 456ه)، دار الكتب العلميّة – بيروت، بدون طبعة وتاريخ.**
* **مراعاة الخلاف والخروج منه في أصول المالكيّة، (رسالة ماجستير) د. عبد الغفور محمّد الصّيّادي، دار ابن حزم للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت – لبنان، الطّبعة الأولى: 1429ه – 2008م.**
* **مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، إسحاق بن منصور بن بهرام، أبو يعقوب المروزي، المعروف بالكوسج (المتوفى: 251ه)، عمادة البحث العلميّ، الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، الطّبعة الأولى: 1425ه - 2002م.**
* **مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السَّجِسْتاني (المتوفى: 275ه)، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمّد، مكتبة ابن تيمية، مصر، الطّبعة الأولى: 1420ه - 1999م.**
* **المسائل الفقهيّة من كتاب الرّوايتين والوجهين، القاضي أبو يعلى، محمّد بن الحسين بن محمد بن خلف المعروف بـابن الفراء (المتوفى: 458ه)، تحقيق: د. عبد الكريم بن محمّد اللّاحم، مكتبة المعارف، الرّياض، الطّبعة الأولى: 1405ه - 1985م.**
* **المستدرك على الصّحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمّد بن عبد الله بن محمّد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضّبّي الطّهماني النّيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405ه)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة – بيروت، الطّبعة الأولى: 1411 – 1990ه.**
* **مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشّيباني (المتوفى: 241هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التّركي، مؤسّسة الرّسالة، بدون طبعة وتاريخ.**
* **المسند الصّحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله - صلّى الله عليه وسلّم -، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261ه)، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، بدون طبعة وتاريخ.**
* **المسودة في أصول الفقه، آل تيمية [بدأ بتصنيفها الجدّ: مجد الدّين عبد السّلام بن تيمية (المتوفى: 652هـ)، وأضاف إليها الأب: عبد الحليم بن تيمية (المتوفى: 682هـ)، ثمّ أكملها الابن الحفيد: أحمد بن تيمية (ت:728هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الكتاب العربيّ.**
* **مُصَنّف ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمّد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (المتوفى: 235ه)، تحقيق: محمّد عوامة، دار القبلة – مؤسّسة علوم القرآن، الطبّعة الأولى: 1427ه/ 2006م.**
* **المُصَنَّف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: 211ه)، تحقيق: حبيب الرّحمن الأعظمي، المجلس العلمي – الهند، المكتب الإسلاميّ - بيروت، الطّبعة: الثّانية، 1403**ه.
* **مطالب أولي النّهى في شرح غاية المنتهى، مصطفى بن سعد بن عبده السّيوطي شهرة، الرّحيباني مولدًا، ثمّ الدّمشقي الحنبلي (المتوفى: 1243ه)، المكتب الإسلاميّ، الطّبعة الثّانية: 1415ه - 1994م.**
* **المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللّخمي الشّامي، أبو القاسم الطّبراني (المتوفى: 360ه)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السّلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطّبعة الثّانية، بدون تاريخ.**
* **معجم مقاييس اللّغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرّازي، أبو الحسين (المتوفى: 395ه)، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.**
* **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شمس الدّين، محمّد بن أحمد الخطيب الشّربيني الشّافعي (المتوفى: 977ه)، دار الكتب العلميّة، الطّبعة الأولى: 1415ه - 1994م.**
* **المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشّيباني، أبو محمّد موفّق الدّين عبد الله بن أحمد بن محمّد بن قدامة الجماعيلي المقدسي، ثمّ الدّمشقي الحنبلي، الشّهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: 620ه)، دار الفكر – بيروت، الطّبعة الأولى: 1405م.**
* **المغني لابن قدامة، أبو محمّد موفق الدّين عبد الله بن أحمد بن محمّد بن قدامة الجماعيلي، المقدسي، ثمّ الدّمشقي الحنبلي، الشّهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: 620ه)، مكتبة القاهرة، بدون طبعة، 1388ه - 1968م.**
* **المغني، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمّد، الشّهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: 620ه)، تحقيق: الدّكتور عبد الله بن عبد المحسن التّركي، والدّكتور عبد الفتاح محمّد الحلو، عالم الكتب، الرّياض - السّعوديّة، الطّبعة الثّالثة، 1417ه - 1997م.**
* **المنثور في القواعد الفقهيّة، أبو عبد الله بدر الدّين محمّد بن عبد الله بن بهادر الزّركشي (المتوفى: 794ه)، وزارة الأوقاف الكويتيّة، الطّبعة الثّانية، 1405ه - 1985م.**
* **منح الجليل شرح مختصر خليل، محمّد بن أحمد بن محمّد عليش، أبو عبد الله المالكي (المتوفى: 1299هـ)، دار الفكر – بيروت، بدون طبعة، 1409هـ/1989م.**
* **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدّين يحيى بن شرف النّووي (المتوفى: 676هـ)، دار إحياء التّراث العربيّ – بيروت، الطّبعة الثّانية: 1392ه.**
* **المهذّب في فقه الإمام الشّافعي، أبو إسحاق إبراهيم بن عليّ بن يوسف الشّيرازي (المتوفى: 476ه)، دار الكتب العلميّة، بدون طبعة وتاريخ.**
* **مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، شمس الدّين أبو عبد الله محمد بن محمّد بن عبد الرّحمن الطّرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي (المتوفى: 954ه)، دار الفكر، الطّبعة الثّالثة: 1412هـ - 1992م.**
* **الموطّأ، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: 179ه)، تحقيق: محمّد مصطفى الأعظمي، مؤسّسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيريّة والإنسانيّة - أبو ظبي – الإمارات، الطّبعة الأولى: 1425ه - 2004م.**
* **نصب الرّاية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزّيلعي، جمال الدّين أبو محمّد عبد الله بن يوسف بن محمّد الزّيلعي (المتوفى: 762ه)، تقديم: محمّد يوسف البَنُوري، تصحيح ووضع الحاشية: عبد العزيز الدّيوبندي الفنجاني، إلى كتاب الحجّ، ثمّ أكملها محمّد يوسف الكاملفوري، تحقيق: محمّد عوامة، مؤسّسة الرّيان للطّباعة والنّشر - بيروت – لبنان، دار القبلة للثّقافة الإسلاميّة - جدّة – السّعوديّة، الطّبعة الأولى: 1418هـ/1997م.**
* **الهداية في شرح بداية المبتدي، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن برهان الدّين (المتوفى: 593ه)، تحقيق: طلال يوسف، دار إحياء التّراث العربيّ - بيروت – لبنان، بدون طبعة وتاريخ.**

1. ()قال الدكتور بكر أبو زيد: "وقد راعى ابن قدامة - رحمه الله تعالى - في تأليفها طبقات التلقّي والطلب للمذهب، فجعلها "العمدة" للمبتدئين على رواية واحدة. ثمّ "المقنع" لمن ارتفع عن درجتهم، فعدد فيه الرواية، وجرده من الدليل؛ ليتمرّن الفقيه على الاجتهاد في المذهب وعلى التّصحيح، والبحث عن الدليل. ثمّ الكافي "للمتوسّطين، بناه على رواية واحدة مقرونة بالدّليل، وذكر في مواضع: تعدّد الرّواية في المذهب للتمرين.ثم: " المغني في شرح الخرقي " وفيه الدليل، والخلاف العالي، والخلاف في المذهب، وعلل الأحكام، ومآخذ الخلاف، وثمرته؛ ليفتح للمتفقه باب الاجتهاد في الفقهيات." أنضر المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد بن حنبل (2/719). [↑](#footnote-ref-1)
2. () الأشباه والنّظائر، للسّيوطي (ص: 257)، وأعتبرها قاعدة فقهيّة. [↑](#footnote-ref-2)
3. () جامع بيان العلم وفضله (2/ 906). [↑](#footnote-ref-3)
4. () سياتي الكلام عليه بعد صفحتين في فقرة مشروعيّة الخلاف، بإذن الله تعالى. [↑](#footnote-ref-4)
5. () شرح النّووي على مسلم (2/ 23). [↑](#footnote-ref-5)
6. () التّاج والإكليل لمختصر خليل (2/ 115). [↑](#footnote-ref-6)
7. () مقاييس اللّغة (2 /140)، مادّة (خرج). [↑](#footnote-ref-7)
8. () لسان العرب (2 /249). وتهذيب اللّغة (7 / 26)، مادّة (خرج). [↑](#footnote-ref-8)
9. () مقاييس اللّغة (2/210)، مادّة (خلف). [↑](#footnote-ref-9)
10. () لسان العرب (9 /90)، مادّة (خلف). [↑](#footnote-ref-10)
11. () البحر المحيط في أصول الفقه (8/ 310). [↑](#footnote-ref-11)
12. () الخروج من الخلاف حقيقته وأحكامه، للدّكتور محمّد المبارك (ص: 319). [↑](#footnote-ref-12)
13. () قاعدة الخروج من الخلاف، لمعاذ فارع، (ص: 72). [↑](#footnote-ref-13)
14. () شرح العمدة (2/501). والمسودة (ص 482)، والبحر الرّائق (1/245). [↑](#footnote-ref-14)
15. () مواهب الجليل (8/349). وفتح الجليل (4/483). [↑](#footnote-ref-15)
16. () التّمهيد (3/338). [↑](#footnote-ref-16)
17. () مجموع الفتاوى (23/376). [↑](#footnote-ref-17)
18. () إحياء علوم الدّين (2/115). [↑](#footnote-ref-18)
19. ()البيان والتحصيل ( 1 / 47). [↑](#footnote-ref-19)
20. () شرح التّلويح على التّوضيح (2/171). [↑](#footnote-ref-20)
21. () الإحكام للآمدي (4/164). [↑](#footnote-ref-21)
22. () كشف الأسرار (4/5). [↑](#footnote-ref-22)
23. () شرح التّلويح على التّوضيح (2/171). [↑](#footnote-ref-23)
24. () صحيح مسلم (3/1219) برقم (1599). [↑](#footnote-ref-24)
25. () مسند أحمد (3/249) برقم (1723). والتّرمذي في سننه (4/668) برقم (2518). والنّسائي في سننه (8/ 230) برقم (5397). والحاكم في المستدرك على الصّحيحين (2/15). وقال: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ وَقَدْ رُوِيَ بِلَفْظٍ آخَرَ - التّعليق من تلخيص الذّهبي (2169) . وفي مختصر تلخيص الذّهبي لابن الملقن (5/2518) قال: سنده قويّ. وقال الألباني: في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السّبيل (1/44): ورد عن جماعة من الصّحابة منهم الحسن بن علي، وأنس بن مالك، وعبد الله بن عمر. وأمّا حديث الحسن: فأخرجه النّسائي (2/234)، والتّرمذي (2/84)، والحاكم (4/99)، والطّيالسي (1178)، وأحمد (1/200)، وأبو نعيم في الحلية (8/264)، وزادوا جميعًا إلّا النّسائي: ((فإن الصدق طمأنينة وإن الكذب ريبة)). وقال التّرمذي: حديث حسن صحيح. قلت: وإسناده صحيح. وسكت عليه الحاكم. وقال الذّهبي: سنده قويّ. [↑](#footnote-ref-25)
26. () صحيح البخاري (3/ 54) برقم (2053). [↑](#footnote-ref-26)
27. () صحيح مسلم (3/1531) برقم (1929). [↑](#footnote-ref-27)
28. () رواه التّرمذي في سننه (4/ 634) برقم (2451)، وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ. والبيهقي في السّنن الكبرى (5/546) برقم (10820). وابن ماجه في سننه (5/298) برقم (4215). وقال الألباني: - بعد قول الترمذي - حسن غريب. قلت: وليس كما قال! ويبدو أنّني كنت اغتررت به في الطّبعة السّابقة فحسّنته، وذلك وهم منّي، عفا الله تعالى عنّي، فإنّ في سنده ضعيفًا لم يوثق. انظر: تراجعات الألباني (ص: 28). [↑](#footnote-ref-28)
29. () لمجموع (9/344). [↑](#footnote-ref-29)
30. () جزء من حديث سبق تخريجه في الصّفحة السّابقة. [↑](#footnote-ref-30)
31. () إحكام الأحكام (ص: 608). [↑](#footnote-ref-31)
32. () شرح العمدة (1/417). [↑](#footnote-ref-32)
33. () شرح العمدة (3/483). [↑](#footnote-ref-33)
34. () سبل السّلام (3/211). [↑](#footnote-ref-34)
35. () الشّرح الممتع (1/32). [↑](#footnote-ref-35)
36. () الأشباه والنّظائر، للسّبكي (1/112). والمنثور في القواعد، للزّركشي (1/129). والأشباه والنّظائر، للسّيوطي، (ص: 137). قاعدة الخروج من الخلاف (ص: 67). والخروج من الخلاف، للدّكتور المبارك، (ص: 347). ومراعاة الخلاف والخروج منه، للدّكتور الصّيادي، (ص: 137). [↑](#footnote-ref-36)
37. () المنثور في القواعد الفقهيّة (2/129). [↑](#footnote-ref-37)
38. () الأشباه والنّظائر، للسّبكي (1/112). [↑](#footnote-ref-38)
39. () الخروج من الخلاف، للشّثري، (ص: 355). ومراعاة الخلاف والخروج منه، للدّكتور الصيادي، (ص: 136). وقاعدة الخروج من الخلاف، لمعاذ فارع، (ص: 72). [↑](#footnote-ref-39)
40. () شرح النّووي صحيح مسلم (1/131). [↑](#footnote-ref-40)
41. () الأشباه والنظائر، للسّبكي (1/112). [↑](#footnote-ref-41)
42. () رواه البخاري بلفظ: ((صومُوا لِرُؤْيتِهِ وأَفْطِرُوا لِرُؤْيتِهِ فإِنْ غبِّيَ علَيْكُمْ فأَكْمِلُوا عِدّةَ شعْبَانَ ثلَاثِينَ))، صحيح البخاري (2/674) برقم (1810). وفي لفظ: أنَّ رسُولَ اللّهِ - صلّى الله عليه وسلّم – قال: ((الشَّهرُ تِسعٌ وَعِشرُونَ لَيلَةً فلا تصُومُوا حتّى تَرَوهُ، فإِنْ غمَّ عَلَيكُمْ فَأَكمِلُوا العِدَّةَ ثلَاثِينَ))، صحيح البخاري (2/674) برقم (1808). [↑](#footnote-ref-42)
43. () الإقناع، للشربيني (1/239). وانظر: قاعدة الخروج من الخلاف، لمعاذ فارع (ص: 72). [↑](#footnote-ref-43)
44. () المنثور، (2/131)، والخروج من الخلاف، للدّكتور المبارك، (ص: 360). ومراعاة الخلاف والخروج منه، للدّكتور الصّيادي، (ص: 139). وقاعدة الخروج من الخلاف، لمعاذ فارع، (ص: 74). والخروج من الخلاف، للشّثري، (ص: 276). والخروج من خلاف الفقهاء، للدّكتور الشّاذلي (ص: 33). [↑](#footnote-ref-44)
45. () انظر: المنثور، (2/131). والخروج من الخلاف، للدّكتور المبارك، (ص: 360). [↑](#footnote-ref-45)
46. () البيان والتّحصيل (2/215). والخروج من الخلاف، للدّكتور المبارك، (ص: 360). وللفائدة بمثال آخر، انظر: المجموع (1/475). [↑](#footnote-ref-46)
47. () الخروج من الخلاف، للدّكتور المبارك (ص: 361). وقاعدة الخروج من الخلاف، لمعاذ فارع، (ص: 76)، والخروج من الخلاف، للشّثري، (ص: 279). ومراعاة الخلاف والخروج منه، للدّكتور الصّيادي، (ص: 133). [↑](#footnote-ref-47)
48. () قاعدة الخروج من الخلاف، لمعاذ فارع، (ص: 72). [↑](#footnote-ref-48)
49. () المنثور في القواعد الفقهيّة (2/131). [↑](#footnote-ref-49)
50. () المصدر السابق (2/131). [↑](#footnote-ref-50)
51. () الخروج من الخلاف، للدّكتور المبارك، (ص: 364). والخروج من الخلاف للشّثري، (ص: 284). [↑](#footnote-ref-51)
52. () الخروج من الخلاف للشّثري، (ص: 284). [↑](#footnote-ref-52)
53. () الأشباه والنّظائر، للسّبكي (1/112). [↑](#footnote-ref-53)
54. () الخروج من الخلاف، للدّكتور المبارك، (ص: 354). [↑](#footnote-ref-54)
55. () المجموع شرح المهذّب (9/344). [↑](#footnote-ref-55)
56. () قواعد الأحكام في مصالح الأنام (1/216). [↑](#footnote-ref-56)
57. () شرح العمدة لابن تيمية (2/483). [↑](#footnote-ref-57)
58. ()المنثور في القواعد الفقهية (2/ 129) وأنظر قواعد الأحكام في مصالح الأنام (1/215). [↑](#footnote-ref-58)
59. () الحاوي الكبير (1/122). [↑](#footnote-ref-59)
60. () المحيط البرهاني، للإمام برهان الدّين ابن مازة، (1/22). [↑](#footnote-ref-60)
61. () الفروع، (1/120). الإنصاف للمرداوي - دار إحياء التراث العربي (1/ 122).. [↑](#footnote-ref-61)
62. () رواه أبو داود في سننه جزء (1/34) برقم (137). والنّسائي في سننه (1/ 74) برقم (102). والبيهقي في السّنن الكبرى (1/55) برقم (256). وسنن التّرمذي (1/52) برقم (36). قال في نصب الرّاية (1/21). قال في الإمام: وأخرجه ابن خزيمة. وابن منده في صحيحيهما، انتهى. ورواه البيهقي في سننه في آخر باب مسح الرّأس، ولفظه فيه قال: ثمّ قبض قبضة من الماء فنفض يده، ثمّ مسح بها رأسه وأذنيه، وهذا الحديث رواه البخاري في صحيحه لكنّه لم يذكر فيه مسح الأذنين. فلذلك بوّب عليه النّسائي باب مسح الأذنين مع الرّأس، وما يدلّ على أنّهما من الرّأس انتهى. وأخرجه أبو داود في سننه عن عباد بن منصور عن عكرمة بن خالد عن سعيد بن منصور عن ابن عباس أنّه رأى رسول الله - - يتوضّأ، فذكر الحديث كلّه ثلاثًا ثلاثًا، وقال فيه: ومسح برأسه وأذنيه مسحة واحدة، انتهى. إلّا أنّ عباد بن منصور فيه شيء. وقال في الهداية في تخريج أحاديث البداية (1/160): "توضّأ رسول الله - -". فذكر الحديث، وفيه: "ثُمَّ مَسَحَ بِرأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ باطِنِهما، بالسَّبَّابَتَيْنِ، وظاهِرِهِما بإِبهامِه" الحديث. وقال التّرمذي: (حسن صحيح). وكذا صحّحه الحاكم وجماعة، بل ادّعى ابن منده أنّه لا يعرف مسح الأذنين من وجه يثبت إلّا من هذا الطّريق، واستغربه الحفاظ منه، وقال الحافظ: (كأنّه عنى بهذا التّفصيل). وحديث عبد الله بن عمرو: رواه أبو داود، والطّحاوي، وفيه، واللّفظ لأبي داود: "ثم مسح برأسه، وأدخل إِصبعيه السبّاحتين في أذنيه، ومسح بإبهاميه على ظاهر أذنيه، وبالسبّاحتين باطن أذنيه". وقال الألباني في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السّبيل (1/129) قلت: وسنده حسن لأنّ في ابن عجلان ضعفًا يسيرًا، لكنّه قد توبع فيرتقى الحديث إلى درجة الصّحّة. [↑](#footnote-ref-62)
63. () سنن أبي داود (1/26) برقم (108). وقال الحافظ ابن حجر في التّلخيص الحبير (1/134): رفعه، وهو ظاهر في الفصل. وقال الألباني في صحيح أبي داود (1/181): إسناده حسن صحيح. [↑](#footnote-ref-63)
64. () سنن ابن ماجه (1/151) برقم (442) وسنن أبي داود (1/30) برقم (121). قال الحافظ ابن حجر: حديث عبد الله بن زيد في صفة وضوء رسول الله - - أنّه توضّأ فمسح أذنيه بماء غير الّذي مسح به الرّأس. رواه الحاكم بإسناد ظاهره الصّحّة من طريق حرملة عن بن وهب عن عمرو بن الحارث عن حبان بن واسع عن أبيه عنه. التّلخيص الحبير (1/89). [↑](#footnote-ref-64)
65. () موطأ مالك (2/41) برقم (31). ومسند أحمد (31/418) برقم (19068). وسنن ابن ماجه (1/103) برقم (283). وسنن النّسائي (1/74) برقم (103). والمستدرك على الصّحيحين، للحاكم (1/220) برقم (446). وقال في نصب الرّاية (1/21). قَالَ عَبْدُ الحَقِّ فِي أَحْكَامِهِ: وَعَبْدُ اللَّهِ الصُّنَابِحِيُّ: لَمْ يَلْقَ النَّبِيَّ - -، وَيُقَالُ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَاسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُسَيْلَةَ، انْتَهَى. وقال الألباني صحيح. انظر: صحيح سنن النّسائي (1/247) برقم (103). [↑](#footnote-ref-65)
66. () التّمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد، (4/38). [↑](#footnote-ref-66)
67. () أخرجه الطّبراني في المعجم الكبير، (8/121) برقم (7554). وفي سنن أبي داود قال: عن أبي أُمامَةَ وذَكَرَ وضُوءَ النّبيّ - صلّى الله عليه وسلّم - قال كان رسول اللّهِ - صلّى الله عليه وسلّم - يمْسَحُ المأْقَيْنِ، قال: وقال: الأُذُنانِ من الرّأْسِ، قال سُليْمَانُ بن حرْبٍ: يقُولُهَا أبو أُمامَةَ. قال قُتيْبَةُ: قال حمَّادٌ: لا أدْرِي هو من قوْلِ النّبيّ - صلّى الله عليه وسلّم - أو من أبي أُمامَةَ، يعني: قِصّةَ الأُذُنيْنِ. قال قُتيْبَةُ عن سِنانٍ أبي ربِيعَةَ، قال أبو داوُد: وهو بن ربِيعَةَ كُنْيتُهُ أبو ربِيعَةَ. انظر: سنن أبي داود (1/33). قال الألباني: قلت: حديث صحيح دون (مسح المأقين)، وحسّنه التّرمذي في بعض نسخ السّنن، وقوّاه المنذري، وابن دقيق العيد، وابن التّركماني، والزّيلعي، صحيح أبي داود (1/217). برقم (123). وسلسلة الأحاديث الصّحيحة (1/35) برقم (36). [↑](#footnote-ref-67)
68. () رواه التّرمذي، وقال: وفي الباب عن أنس هذا حديث ليس إسناده بذاك القائم. انظر: سنن التّرمذي (1/93). وقال الزّيلعي: وأخرجه عن أنس بإسناد ضعيف. انظر: الدّراية في تخريج أحاديث الهداية (1/21). وقال الألباني: صحيح. انظر: صحيح وضعيف سنن التّرمذي (1/137). [↑](#footnote-ref-68)
69. () الأوسط (1/404). قال الحافظ ابن حجر: حديث روي أنّه - - أمسك سبابتيه وإبهاميه على الرّأس فمسح الأذنين، فمسح بسبابتيه باطنهما وبإبهاميه ظاهرهما. وعند ابن حبان في صحيحه من حديث بن عباس أنّ رسول الله - صلّى الله عليه وسلّم - توضّأ فغرف غرفة فغسل وجهه، ثمّ غرف غرفة فغسل يده اليمنى، ثمّ غرف غرفة فغسل يده اليسرى، ثمّ غرف غرفة فمسح برأسه وأذنيه داخلهما بالسّبابتين، وخالف بإبهاميه إلى ظاهر أذنيه فمسح ظاهرهما وباطنهما، ثمّ غرف غرفة فغسل رجله اليمنى، ثمّ غرف غرفة فغسل رجله اليسرى. وصحّحه ابن خزيمة، وابن مندة. ورواه أيضًا النّسائي، وابن ماجة، والحاكم، والبيهقي، ولفظ النّسائي: ثمّ مسح برأسه وأذنيه باطنهما بالسّبابتين، وظاهرهما بإبهاميه. ولفظ ابن ماجة: مسح أذنيه فأدخلهما السّبابتين، وخالف إبهاميه إلى ظاهر أذنيه فمسح ظاهرهما وباطنهما. ولفظ البيهقي: ثمّ أخذ شيئًا من ماء فمسح به رأسه، وقال: بالوسطيين من أصابعه في باطن أذنيه، والإبهامين من وراء أذنيه. قال الأصحاب: كأنّه كان يعزل من كلّ يد إصبعين يمسح بهما الأذنين. وقال بن مندة: لا يعرف مسح الأذنين من وجه يثبت إلّا من هذا الطّريق. كذا قال: وكأنه عنى بهذا التّفصيل والوصف. وفي المستدرك من حديث الرّبيع بنت معوذ: رأيت رسول الله - صلّى الله عليه وسلّم - يتوضّأ فمسح ما أقبل من رأسه وما أدبر، ومسح صدغيه وأذنيه باطنهما وظاهرهما وبينهما. وأخرجه من حديث أنس مرفوعًا والمحفوظ عن أنس عن ابن مسعود ذكره الدّارقطني، انظر: التّلخيص الحبير (1/91). [↑](#footnote-ref-69)
70. () الحاوي الكبير، (1/122). والتّنبيه، (1/15). وروضة الطّالبين (1/61). [↑](#footnote-ref-70)
71. () التّمهيد (4/37). [↑](#footnote-ref-71)
72. () الفروع (1/120). ومطالب أولي النّهى (1/118). والشّرح الكبير على متن المقنع (1/115). [↑](#footnote-ref-72)
73. () أخرجه الحاكم (1/151)، وزاد: وأنّه على شرط مسلم، وقال الحافظ ابن حجر: رواه الحاكم بإسناد ظاهره الصّحّة من طريق حرملة عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن حبان بن واسع عن أبيه عنه. انظر: التّلخيص (1/89). وقال ابن الملقن في البدر المنير (2/212). هذا الحديث صحيح. [↑](#footnote-ref-73)
74. () التمهيد (4/38). وسنن البيهقي الكبرى (1/65). [↑](#footnote-ref-74)
75. () المغني (1/74). [↑](#footnote-ref-75)
76. () الدر المختار وحاشية ابن عابدين (1/121). [↑](#footnote-ref-76)
77. () المصدر السابق (1 /121). [↑](#footnote-ref-77)
78. () شرح صحيح البخاري، لابن بطال (1/433). والإجماع (ص: 35). ومراتب الإجماع (ص: 21). [↑](#footnote-ref-78)
79. () مصنّف عبد الرّزاق الصّنعاني (1/305). وشرح صحيح البخاري، لابن بطال (1/433). [↑](#footnote-ref-79)
80. ()الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي (1/ 250). والهداية على مذهب الإمام أحمد (ص: 69). [↑](#footnote-ref-80)
81. () صحيح البخاري (1/73) برقم (327). [↑](#footnote-ref-81)
82. () شرح النّووي على صحيح مسلم (4/19). [↑](#footnote-ref-82)
83. () رواه أبو داود في سننه (1/78) برقم (293). وقال في البدر المنير (3/121): هَذَا الحَدِيث عَلَى شَرط الصَّحِيح، رَوَاهُ بِاللَّفْظِ الـمَذْكُور الأَئِمَّة: مَالك فِي الـمُوَطَّأ، وَالشَّافِعِيّ فِي الأُمّ، وَأحمد، والدّارمي في مسنديهما، وَأَبُو دَاوُد، وَالنَّسَائِيّ، وَابْن مَاجَه. وقال عنه الألباني: صحيح. انظر: صحيح سنن أبي داود (2/33). [↑](#footnote-ref-83)
84. () شرح صحيح البخاري، لابن بطال (1/433). الأصل المعروف بالمبسوط ، للشّيباني (1/491). [↑](#footnote-ref-84)
85. () مصنّف عبد الرّزاق (1/304). والتّمهيد، لابن عبد البرّ (16/94). وشرح صحيح البخاري، لابن بطال (1/434). والأوسط (1/161). [↑](#footnote-ref-85)
86. () قَالَ أَبُو دَاوُدَ: "قَالَ مَالِكٌ: إِنِّي لَأَظُنُّ حَدِيثَ ابْنِ الـمُسَيَّب «مِنْ ظُهْرٍ إِلَى ظُهْرٍ»، إِنَّمَا هُوَ «مِنْ طُهْرٍ إِلَى طُهْرٍ»، وَلَكِنَّ الوَهْمَ دَخَلَ فِيهِ فَقَلَبَهَا النَّاسُ، فَقَالُوا: مِنْ ظُهْرٍ إِلَى ظُهْرٍ". وَرَوَاهُ مِسْوَرُ بْنُ عَبْدِ الـمَلِكِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَرْبُوعٍ، قَالَ فِيهِ: «مِنْ طُهْرٍ إِلَى طُهْرٍ» فَقَلَبَهَا النَّاسُ: مِنْ ظُهْرٍ إِلَى ظُهْرٍ. وسنن أبي داود (1/81) برقم (301). [↑](#footnote-ref-86)
87. () سنن أبي داود (1/81). وقال ابن عبد البرّ في الاستذكار (1/344): وَكَانَ مَالِكٌ يَقُولُ مَا أَرَى الَّذِي حَدَّثَنِي بِهِ مِنْ طُهْرٍ إِلَى طُهْرٍ إِلَّا قَدْ وَهِمَ. [↑](#footnote-ref-87)
88. () وروى عبد الرّزاق عن سعيد بن جبير أنّ امرأةً من أهل الكوفة كتبت إلى بن عباس بكتاب فدفعه إلى ابنه ليقرأه فتعتع فيه، فدفعه إلي فقرأته، فقال ابن عباس: أمّا لو هذرمتها كما هذرمها الغلام المصريّ، فإذا في الكتاب إنّي امرأة مستحاضة أصابني بلاء وضر، وإنّي أدع الصّلاة الزّمان الطّويل، وإنّ عليّ بن أبي طالب سُئِل عن ذلك فأفتاني أن أغتسل عند كلّ صلاة، فقال بن عباس: "اللّهمّ لا أجد لها إلّا ما قال عليّ، غير أنّها تجمع بين الظّهر والعصر بغسل واحد، والمغرب والعشاء بغسل واحد، وتغتسل للفجر، قال: فقيل له: إنّ الكوفة أرض باردة، وإنّه يشقّ عليها، قال: لو شاء لابتلاها بأشدّ من ذلك". مصنف عبد الرّزاق (1/305). وانظر: شرح صحيح البخاري، لابن بطال (1/434). [↑](#footnote-ref-88)
89. ()الكُرسُفُ: القُطنُ تهذيب اللّغة (10/229) مادّة (كرسف). [↑](#footnote-ref-89)
90. () مسند أحمد (45/ 468) برقم (27474). ورواه أبو داود (287). والتّرمذي (1/221 - 225). وابن ماجه (627). والطّحاوي في مشكل الآثار (3/229 - 300). والدّارقطني (ص: 29). والحاكم (1/172). وعنه البيهقي (1/338). وأحمد (6/381 - 382، 439 - 440) من طرق عن عبد الله بن محمّد بن عقيل عن إبراهيم بن محمّد بن طلحة عن عمّه عمران بن طلحة عن أمّه حمنة بنت جحش، وقال الألباني: وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات غير ابن عقيل، وقد تكلّم فيه بعضهم من قبل حفظه، وهو في نفسه صدوق، فحديثه في مرتبة الحسن. وكان أحمد وابن راهويه يحتجان به كما قال الذّهبي، ولهذا قال التّرمذي عقب هذا الحديث: "حسن صحيح، وسألت محمّدًا - يعنى البخاري - عن هذا الحديث، فقال: هو حديث حسن صحيح، وهكذا قال أحمد بن حنبل: هو حديث حسن صحيح". انظر: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السّبيل (1/ 203). [↑](#footnote-ref-90)
91. () رواه أحمد في المسند (41/ 372) برقم (24879). ورواه أبو داود في سننه (1/ 79) برقم (295). قال الحافظ: وَقَدْ قِيلَ: إنَّ ابْنَ إِسْحَاقَ وَهَمَ فِيهِ. التّلخيص الحبير (1/ 302). وقال الألباني: إسناده ضعيف؛ من أجل عنعنة ابن إسحاق؛ فإنّه مدلّس، وقد قيل: إنّه وهم في تسمية المستحاضة. وأصل الحديث صحيح، تابعه عليه شعبة وابن عيينة؛ دون التّسمية، ودون قوله: فأمرها أن تغتسل عند كلّ صلاة. ضعيف أبي داود (1/ 127) [↑](#footnote-ref-91)
92. () مصنّف ابن أبي شيبة (1/118). ومختصر اختلاف العلماء (1/168). وشرح النّووي على صحيح مسلم (4/19). ومصنّف عبد الرّزاق (1/304). والتّمهيد، لابن عبد البرّ (16/94). [↑](#footnote-ref-92)
93. () كتاب الآثار لمحمّد بن الحسن (1/88). والجامع الصّغير (ص: 73). وتحفة الفقهاء (1/21). [↑](#footnote-ref-93)
94. () المدوّنة الكبرى (1/51). والكافي، لابن عبد البرّ (1/33). والبيان والتّحصيل (3/431). [↑](#footnote-ref-94)
95. () الأمّ (1/62). والمهذّب (1/46). [↑](#footnote-ref-95)
96. ()قالَ إسحاق: المستحاضة تغتسلُ عند كلِّ صلاةٍ؟ قالَ: إنِ اغتسلَتْ فهو أحوط لها، وإنْ جمعتْ بين الصّلاتينِ أجزأها، وإن توضّأَتْ لكلِّ صلاةٍ أجزأهَا. قالَ إسحاق: كما قالَ سواء. مسائل الإمام أحمد بن حنبل وابن راهويه (1/305). وقال الزّركشي: ويلزمها أن تتوضّأ لوقت كلّ صلاة على المشهور من الرّوايتين، والمختار لجمهور الأصحاب. شرح الزّركشي (1/125). وأنظر الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي (1/ 250). [↑](#footnote-ref-96)
97. () صحيح مسلم (1/264) برقم (334). [↑](#footnote-ref-97)
98. () صحيح البخاري (1/ 68) برقم (306). [↑](#footnote-ref-98)
99. () المغني (1/449). [↑](#footnote-ref-99)
100. () صحيح البخاري (1/55) برقم (228). [↑](#footnote-ref-100)
101. () المغني (1/449). [↑](#footnote-ref-101)
102. () سنن أبي داود (1/ 80) برقم (297). قال الحافظ: إسناده ضعيف، التّلخيص الحبير (1/ 437). وقال الألباني: وهو من حديث عدي بن ثابت عن أبيه عن جدّه عن النّبي - - أنّه قال في المستحاضة: "تدع الصلاة أيّام أقرائها الّتي كانت تحيض فيها ثمّ تغتسل، وتتوضّأ عند كلّ صلاة، وتصوم وتصلّي". أخرجه أبو داود (297). والتّرمذي (1/220). وكذا الدّارمي (1/202). وابن ماجه (625) والبيهقي (1/116، 347) من طريق شريك عن أبى اليقظان عن عدي به. وقال التّرمذي: "هذا حديث تفرّد به شريك عن أبى اليقظان". [↑](#footnote-ref-102)
103. () المغني (1/449). [↑](#footnote-ref-103)
104. () فتح الباري (1/428). [↑](#footnote-ref-104)
105. () سبق تخريجه في الصّفحة الّتي قبلها. [↑](#footnote-ref-105)
106. () شرح النّووي على صحيح مسلم (4/19). [↑](#footnote-ref-106)
107. () المغني (1/449). [↑](#footnote-ref-107)
108. () الأصل المعروف بالمبسوط للشّيباني (1/161). وبدائع الصّنائع (1/287). والهداية شرح البداية (1/71). [↑](#footnote-ref-108)
109. () رواه أحمد في مسنده (6/315) برقم (26720). وعند البخاري (2/69) برقم (1233). ومسلم (1/571) برقم (297) كلاهما بلفظ، فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ - - يَنْهَى عَنْهُمَا، ثُمَّ رَأَيْتُهُ يُصَلِّيهِمَا، أَمَّا حِينَ صَلَّاهُمَا فَإِنَّهُ صَلَّى العَصْرَ، ثُمَّ دَخَلَ وَعِنْدِي نِسْوَةٌ مِنْ بَنِي حَرَامٍ مِنَ الأَنْصَارِ فَصَلَّاهُمَا، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ الجَارِيَةَ، فَقُلْتُ: قُومِي بِجَنْبِهِ، فَقُولِي لَهُ: تَقُولُ أُمُّ سَلَمَةَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أَسْمَعُكَ تَنْهَى عَنْ هَاتَيْنِ الرَّكْعَتَيْنِ، وَأَرَاكَ تُصَلِّيهِمَا، فَإِنْ أَشَارَ بِيَدِهِ فَاسْتَأْخِرِي عَنْهُ، قَالَ: فَفَعَلَتِ الجَارِيَةُ، فَأَشَارَ بِيَدِهِ، فَاسْتَأْخَرَتْ عَنْهُ، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قَالَ: «يَا بِنْتَ أَبِي أُمَيَّةَ، سَأَلْتِ عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ العَصْرِ، إِنَّهُ أَتَانِي نَاسٌ مِنْ عَبْدِ القَيْسِ بِالإِسْلَامِ مِنْ قَوْمِهِمْ، فَشَغَلُونِي عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، فَهُمَا هَاتَانِ». وفي مسند أحمد بن حنبل (6/293) برقم (26558) بلفظ أمِّ سلَمَةَ، قالت: دخل علَيَّ رسول اللّهِ - - بَعدَ العَصْرِ فصَلَّى رَكعَتَيْنِ، فقلت: يا رسُولَ اللّهِ ما هذه الصّلَاةُ ما كُنتَ تُصلِّيهَا؟! قال: قدِمَ وَفدُ بنِى تمِيمٍ فحبسوني عن رَكعَتَيْنِ كنت أَركَعُهُمَا بَعدَ الظُّهرِ. وابن حبان في صحيحه بلفظ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ - - العَصْرَ، ثُمَّ دَخَلَ بَيْتِي فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَلَّيْتَ صَلاةً لَمْ تَكُنْ تُصَلِّيهَا، فَقَالَ: قَدِمَ عَلَيَّ مَالٌ فَشَغَلَنِي عَنْ رَكْعَتَيْنِ. صحيح ابن حبان (6/377) برقم (2653). قال الهيثمي: رجال أحمد رجال الصّحيح. مجمع الزّوائد (2/224). [↑](#footnote-ref-109)
110. () بدائع الصّنائع (1/287). [↑](#footnote-ref-110)
111. () بدائع الصّنائع (1/287)، يقصد به حديث أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: عَرَّسْنَا مَعَ نَبِيِّ اللهِ - -، فَلَمْ نَسْتَيْقِظْ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ النَّبِيُّ - -: ((لِيَأْخُذْ كُلُّ رَجُلٍ بِرَأْسِ رَاحِلَتِهِ، فَإِنَّ هَذَا مَنْزِلٌ حَضَرَنَا فِيهِ الشَّيْطَانُ))، قَالَ: فَفَعَلْنَا، ثُمَّ دَعَا بِالمَاءِ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، وَقَالَ يَعْقُوبُ: ثُمَّ صَلَّى سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الغَدَاةَ. رواه مسلم في صحيحه (1/471) برقم (680). [↑](#footnote-ref-111)
112. () الهداية في شرح بداية المبتدي (1/72). والمحيط البرهاني، للإمام برهان الدّين ابن مازة (2/163). [↑](#footnote-ref-112)
113. () مصنّف عبد الّرزاق (3/51). [↑](#footnote-ref-113)
114. () الأمّ (1/150). والحاوي الكبير (2/287). والمهذّب (1/93). [↑](#footnote-ref-114)
115. () صحيح مسلم (1/471) برقم (680). [↑](#footnote-ref-115)
116. () صحيح البخاري (2/69) برقم (1233). [↑](#footnote-ref-116)
117. () أخرجه الإمام أحمد، في المسند (5/447). والتّرمذي، في: كتاب ما جاء فيمن تفوته الرّكعتان قبل الفجر يصلّيهما بعد صلاة الفجر، من أبواب الصّلاة (422). عارضة الأحوذي (2/215). وقد أعلّه التّرمذي بالإرسال والانقطاع. وأبو داود في سننه (1267)، في: باب من فاتته متى يقفط، من كتاب الصّلاة (1/291 – 292). وابن ماجه في سننه (1154)، في: باب جاء فيمن فاتته الرّكعتان...إلخ، من كتاب إقامة الصّلاة (1/365). صحيح ابن خزيمة (1/554) برقم (1116). [↑](#footnote-ref-117)
118. () الاستذكار (1/87). ورسالة القيرواني (1/35). والثّمر الدّاني شرح رسالة القيرواني (1/146). [↑](#footnote-ref-118)
119. () المجموع شرح المهذب (4/ 42). والحاوي الكبير (2/ 271). والإقناع للماوردي (ص: 43). [↑](#footnote-ref-119)
120. () الأصل المعروف بالمبسوط للشيباني (1/ 161). والهداية في شرح بداية المبتدي (1/ 72). [↑](#footnote-ref-120)
121. () مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (ص: 74). والمسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (1/ 161). [↑](#footnote-ref-121)
122. () أخرجه الترمذي (2/287) برقم (423). والحاكم (1/450) برقم (1153). وقال: صحيح على شرط الشّيخين. وابن حبان (6/224) برقم (2472). والبيهقي (2/484) برقم (4333). وأخرجه ابن خزيمة (2/165) برقم (1117). [↑](#footnote-ref-122)
123. () صحيح مسلم (1/ 567) برقم (288). [↑](#footnote-ref-123)
124. () المغني (2/89). [↑](#footnote-ref-124)
125. () سبق تخريجه في الصفحة السابقة [↑](#footnote-ref-125)
126. () رواه البخاري (1233)، (4370). ومسلم (834). وأبو داود (1273). [↑](#footnote-ref-126)
127. () المغني (2/89). [↑](#footnote-ref-127)
128. ()مصنف ابن أبي شيبة جزء 7 صفحة 311 [↑](#footnote-ref-128)
129. () رواه التّرمذي (422)، كتاب: الصّلاة، باب: ما جاء فيمن تفوته الرّكعتان قبل الفجر، يصلّيهما بعد صلاة الفجر. والجامع (1/447) برقم (422). [↑](#footnote-ref-129)
130. () المغني (2/89). [↑](#footnote-ref-130)
131. () تحفة الفقهاء (1/ 149) و بدائع الصّنائع في ترتيب الشرائع (1/ 91). [↑](#footnote-ref-131)
132. () التّلقين في الفقه المالكي (1/ 51). وقال ابن عبد البرّ: ويعيد عند مالك في الوقت استحبابًا. الكافي في فقه أهل المدينة (1/244). والبيان والتّحصيل (1/226). ومواهب الجليل في شرح مختصر خليل (2/151). [↑](#footnote-ref-132)
133. () الحاوي الكبير (2/ 362). قَالَ الشافعي - رحمه الله تعالى -: "وأكره ترك القصر رغبة عن السّنّة". [↑](#footnote-ref-133)
134. () بدائع الصّنائع في ترتيب الشّرائع (1/91). والدّرّ المختار، وحاشية ابن عابدين (ردّ المحتار) (2/ 124). [↑](#footnote-ref-134)
135. () أخرجه أحمد (1/ 37). والنّسائي في الجمعة (3/111). والبيهقي (3/199 - 200). والطّحاوي (1/421 - 422). وأبو نعيم في حلية الأولياء (4/353). وأبو يعلى (241) من طرق عن زبيد بهذا الإسناد. وقال الألباني: صحيح. انظر: صحيح وضعيف سنن النّسائي (4/210) برقم (1566). [↑](#footnote-ref-135)
136. () صحيح البخاري (1/ 99) برقم (350). [↑](#footnote-ref-136)
137. ()و العَوَقَةُ: حي من اليمن أنظر لسان العرب ( 10 / 281) وفي المقنع في علوم الحديث ( 2 / 631) بطن من عبد القيس وهو باهلي [↑](#footnote-ref-137)
138. () رواه أحمد بن حنبل في مسنده (4/430) برقم (19878). ورواه التّرمذي في سننه (2/430) برقم (545). وقال: هذا حدِيثٌ حسن صحِيحٌ. انظر: سنن التّرمذي (2/430). وقال الحافظ ابن حجر في التّلخيص الحبير (2/115): حسنه التّرمذي، وعليّ ضعيف، وإنّما حسن التّرمذي حديثه لشواهده. وقال الألباني: "قلت: إسناده ضعيف؛ علي بن زيد - وهو ابن جدعان -، قال المنذري: "تكلّم فيه جماعة من الأئمة ". وقوله: ثماني عشرة. منكر؛ لمخالفته لرواية الصحيح، تسعة عشر. وهو في الكتاب الآخر من حديث ابن عباس رقم (1114 - 1115). إسناده: حدثّنا موسى بن إسماعيل: ثنا حماد. (ح) وثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا ابن علية - وهذا لفظه -: أخبرنا عليّ بن زيد... قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات رجال مسلم؛ غير عليّ بن زيد - وهو ابن جدعان - وهو ضعيف؛ كما في التّقريب، وبه أعلّه المنذري في مختصره (2/61). وقال ما ذكرناه آنفًا. والحديث أخرجه أحمد (4/431 - 432): ثنا إسماعيل عن علي بن زيد... به. وأخرجه هو (4/430). والبيهقي (3/151 - 153) من طرق أخرى عن حماد بن سلمة. انظر: ضعيف أبي داود (2/ 35). [↑](#footnote-ref-138)
139. () بدائع الصّنائع في ترتيب الشّرائع (1/ 92). [↑](#footnote-ref-139)
140. () مصنّف عبد الرّزاق (2/519). وسنن البيهقي الكبرى (3/140) برقم (5202). [↑](#footnote-ref-140)
141. () مجموع الفتاوى (22/79). [↑](#footnote-ref-141)
142. () الفروع (2/50). والإنصاف (2/321). [↑](#footnote-ref-142)
143. () مجموع الفتاوى (20/360). [↑](#footnote-ref-143)
144. () سورة النّساء، الآية: 101. [↑](#footnote-ref-144)
145. () بدائع الصّنائع (1/91). [↑](#footnote-ref-145)
146. () البقرة، الآية: 236. [↑](#footnote-ref-146)
147. () البقرة، الآية: 198. [↑](#footnote-ref-147)
148. () أحكام القرآن، للشّافعي (1/91). [↑](#footnote-ref-148)
149. () سورة النّساء، الآية: 101. [↑](#footnote-ref-149)
150. () صحيح مسلم (1/478) برقم (686). [↑](#footnote-ref-150)
151. () بدائع الصّنائع في ترتيب الشّرائع (1/ 92). [↑](#footnote-ref-151)
152. () شرح صحيح البخاري، لابن بطال (2/10). وانظر: الاستذكار (2/226). [↑](#footnote-ref-152)
153. () مجموع الفتاوى (20/360). [↑](#footnote-ref-153)
154. () المغني (2/56). [↑](#footnote-ref-154)
155. )1) قال عبدالله بن أحمد: قرأت على أبي سُئِل عن وقت صلاة الجمعة، قال: إن صلّى قبل الزّوال فلا بأس. أنظر مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (1/125)، وهو المذهب لدى الحنابلة. انظر: الإنصاف في معرفة الرّاجح من الخلاف، للمرداوي (2/364). [↑](#footnote-ref-155)
156. () المجموع (4/430). [↑](#footnote-ref-156)
157. () صحيح مسلم (2/588) برقم (858). [↑](#footnote-ref-157)
158. () صحيح البخاري (5/125) برقم (4168). [↑](#footnote-ref-158)
159. () صحيح مسلم (2/588) برقم (859). [↑](#footnote-ref-159)
160. () رواه الدّارقطني في سننه (2/17) برقم (1) باب صلاة الجمعة. وقال في نصب الرّاية (2/196): رواه الدّارقطني وغيره، وهو حديث ضعيف. وقال النّووي في خلاصة الأحكام (2/773): واتّفقوا على ضعفه، وضعف ابن سيدان. وقال الألباني: في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السّبيل (3/61) ضعيف. [↑](#footnote-ref-160)
161. () الكافي في فقه ابن حنبل (1/216). [↑](#footnote-ref-161)
162. () انظر: المبسوط للسّرخسي (2/24). وبدائع الصّنائع (1/269). [↑](#footnote-ref-162)
163. () انظر: الاستذكار (1/55) ومواهب الجليل (1/139). [↑](#footnote-ref-163)
164. () انظر: الأم (1/194) و الحاوي الكبير (1/374). [↑](#footnote-ref-164)
165. () انظر: المحلى (5/45). [↑](#footnote-ref-165)
166. () صحيح البخاري (1/307) برقم (862). [↑](#footnote-ref-166)
167. () صحيح مسلم (2 /589) برقم (860). [↑](#footnote-ref-167)
168. () المبسوط للسرخسي (2/24). وبدائع الصّنائع (1/269). [↑](#footnote-ref-168)
169. () الطِّنْفِسة والطُّنْفُسة، بضمّ الفاء الأَخيرة عن كراع: النُّمْرُقَة فوق الرّحل، وجمعها: طَنَافِسُ. وقيل: هي البِساط الّذي له خَمْلٌ رقيق. لسان العرب (6/127) مادّة (طنفس). و المعجم الوسيط (2/568). مادّة (طنفس). [↑](#footnote-ref-169)
170. () المجموع (4/431). ورواه مالك في الموطأ (1/9) برقم (13). [↑](#footnote-ref-170)
171. () شرح فتح القدير (2/56). [↑](#footnote-ref-171)
172. () خلاصة الأحكام (2/ 773). [↑](#footnote-ref-172)
173. () صحيح مسلم (2 /589) برقم (860). [↑](#footnote-ref-173)
174. () صحيح البخاري (1/307) برقم (862). [↑](#footnote-ref-174)
175. () المغني (2/71). [↑](#footnote-ref-175)
176. () فأمّا إن زاد الإمام عن خمس، فعن أحمد أنّه يكبّر مع الإمام إلى سبع، ثمّ لا يزاد على سبع، ولا يسلّم إلّا مع الإمام، وهذا قول بكر بن عبد الله المزني. انظر: كشاف القناع (2/118). والإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل (1/226). والإنصاف في معرفة الرّاجح من الخلاف، للمرداوي (2/526). [↑](#footnote-ref-176)
177. () أخرجه مسلم، في: باب الصّلاة على القبر، من كتاب الجنائز، برقم (957). صحيح مسلم (2/659). [↑](#footnote-ref-177)
178. () أخرجه ابن أبي شيبة، في: باب من كان يكبّر على الجنازة خمسًا، من كتاب الجنائز. المصنّف (3/303). ورواه أحمد في مسنده (5/406) برقم (23841). وقال في مجمع الزّوائد ومنبع الفوائد (3/53): ويحيى الجابر فيه كلام. وفي إتحاف الخيرة المهرة (2/461) قال: رواه أبو بكر بن أبي شيبة بسند ضعيف لضعف عيسى. [↑](#footnote-ref-178)
179. () انظر: مصنّف عبد الرّزاق (3/481). ومصنّف ابن أبي شيبة (2/495). [↑](#footnote-ref-179)
180. () انظر: المغني (2/383). [↑](#footnote-ref-180)
181. () أخرجه البيهقي، في: باب ما يستدلّ به على أنّ أكثر الصّحابة اجتمعوا على أربع... إلخ، من كتاب الجنائز. السّنن الكبرى (4/37). [↑](#footnote-ref-181)
182. () مصنّف ابن أبي شيبة (2/496) برقم (11454). وشرح معاني الآثار (1/497). والمغني (2/384). [↑](#footnote-ref-182)
183. () رواه الدّارقطني في السّنن (4/116). والحاكم في المستدرك (3/198). والبيهقيُّ في السّنن (4/12)، وفيه يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف، انظر: نصب الرّاية (2/310). [↑](#footnote-ref-183)
184. () رواه ابن أبي شيبة في المصنّف (11459). والبيهقي في السنن الكبرى (4/36)، وقال: وهو غلط؛ لأنّ أبا قتادة - - بقي بعد عليّ - - مدّة طويلة. قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (2/120): وهذه علّة غير قادحة؛ لأنّه قد قيل: إنّ أبا قتادة قد مات في خلافة عليّ - -، وهذا هو الرّاجح. [↑](#footnote-ref-184)
185. () رواه البخاري (3782)، كتاب: المغازي، باب: شهود الملائكة بدرًا، دون ذكر عدد التّكبيرات. ورواه في تاريخه الكبير (4/97)، فقال: كبّر عليه ستًّا، وكذا ابن أبي شيبة في المصنّف (3/165) برقم (11435). وعبد الرّزاق في المصنّف (1/480) برقم (6399). والحاكم في المستدرك (3/409). [↑](#footnote-ref-185)
186. () انظر: تحفة الفقهاء (1/249). وبدائع الصّنائع (1/312). [↑](#footnote-ref-186)
187. () الاستذكار (3/26). ومواهب الجليل (2/213). [↑](#footnote-ref-187)
188. () الأمّ (1/270). والحاوي الكبير (3/55). والمجموع (5/184). [↑](#footnote-ref-188)
189. () صحيح البخاري (2/72) برقم (1245). [↑](#footnote-ref-189)
190. () كتاب الآثار (1/79). ومصنّف عبد الرّزاق الصّنعاني (3/480). ومصنّف عبد الرّزاق الصّنعاني (3/501). [↑](#footnote-ref-190)
191. () كتاب الآثار (1/79). المعجم الكبير، للطّبراني (11/256). وقال في نصب الرّاية (2/267): تفرّد به النّضر بن عبد الرّحمن أبو عمر الخراز عن عكرمة، وهو ضعيف، وقد روي هذا من وجوه آخر، كلّها ضعيفة، إلّا أنّ اجتماع أكثر الصّحابة - رضي الله عنهم - على الأربع، كالدّليل على ذلك. [↑](#footnote-ref-191)
192. () كتاب الآثار (1/79). [↑](#footnote-ref-192)
193. () شرح النّووي على صحيح مسلم (7/23). [↑](#footnote-ref-193)
194. () المغني (2/197). [↑](#footnote-ref-194)
195. () الاستذكار (4/203). والمغني (5/234). [↑](#footnote-ref-195)
196. () بدائع الصّنائع في ترتيب الشّرائع (2/150). والبناية شرح الهداية (4/210). والدّرّ المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار) (2/499). [↑](#footnote-ref-196)
197. () الاستذكار (4/203). ومواهب الجليل في شرح مختصر خليل (3/115). [↑](#footnote-ref-197)
198. () صحيح مسلم (2/943) برقم (1297). والاستذكار (4/203). [↑](#footnote-ref-198)
199. () المغني (5/234). [↑](#footnote-ref-199)
200. ()شرح منتهى الإرادات = دقائق أولي النهى لشرح المنتهى (1/ 575) [↑](#footnote-ref-200)
201. () الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل (1/383). والإنصاف في معرفة الرّاجح من الخلاف، للمرداوي (4/18). والمجموع شرح المهذّب (8/54). وأسنى المطالب في شرح روض الطّالب (1/483). [↑](#footnote-ref-201)
202. () بدائع الصّنائع في ترتيب الشّرائع (2/150). والبناية شرح الهداية (4/210). والدّرّ المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار) (2/499). [↑](#footnote-ref-202)
203. () المجموع شرح المهذّب (8/54). وأسنى المطالب في شرح روض الطاّلب (1/483). ومغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (2/252). [↑](#footnote-ref-203)
204. () الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل (1/383). والإنصاف في معرفة الرّاجح من الخلاف، للمرداوي (4/18). وشرح منتهى الإرادات = دقائق أولي النّهى لشرح المنتهى (1/575). [↑](#footnote-ref-204)
205. () روى عبد الرّزاق عن ابن جريج، قال: "حدثت أنّ عائشة نزلت في مسكن عتبة بن محمّد بن الحارث، فكانت تطوف بعد العشاء الآخرة، فإذا أرادت الطّواف أمرت بمصابيح المسجد فأطفئت جميعًا، ثمّ طافت، فإذا فرغت من سبع تعوّذت بين الرّكن والباب، ثمّ رجعت إلى الرّكن فاستلمت، وطافت سبعًا آخر، فلمّا فرغت، تعوّذت منه بين الّركن والباب، ثمّ رجعت فقرنت ثلاثة أسابيع، ثمّ انطلقت إلى وراء صفة زمزم، ثمّ صلّت ركعتين، ثمّ تكلّمت، ثمّ صلّت ركعتين تفصل بين كلّ ركعتين بكلام، وكان معها امرأة مولاة، وأمّ حكيم ابنة خالد بن العاص". مصنّف عبد الرّزاق (5/65) برقم (9016). ورواه أبو يعلى في مسنده (8/103) برقم (4640). وانظر: المغني (3/191). [↑](#footnote-ref-205)
206. () الاستذكار (4/203). والمغني (3/191). [↑](#footnote-ref-206)
207. () بداية المجتهد ونهاية المقتصد (2/ 107). [↑](#footnote-ref-207)
208. () بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (2/ 150). والبناية شرح الهداية (4/ 210). [↑](#footnote-ref-208)
209. () روى مالك، عن ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرّحمن بن عوف أنّ عبد الرّحمن بن عبد القاري أخبره: أنّه طاف بالبيت مع عمر بن الخطاب، بعد صلاة الصّبح. فلمّا قضى عمر طوافه، نظر، فلم ير الشّمس، فركب حتّى أناخ بذي طوى، فصلّى ركعتين. موطأ مالك (3/538) برقم (1359). [↑](#footnote-ref-209)
210. () صحيح البخاري (2/587) برقم (1546). [↑](#footnote-ref-210)
211. () الّذي وجدت هو عن ابن عمر وليس عن عمر بن عبد العزيز، حيث قال ابن بطال في شرح صحيح (4/312): عن مجاهد قال: كان ابن عمر يطوف بعد العصر ويصلّي ما كانت الشّمس بيضاء حيّة، فإذا اصفرت وتغيّرت طاف طوافًا واحدًا حتّى يصلي المغرب، ثمّ يصلّي ويطوف بعد الصّبح ما كان في غلس، فإذا أسفر طاف طوافًا واحدًا، ثمّ يجلس حتّى ترتفع الشّمس، ويمكن الرّكوع، وهذا قول مجاهد والنّخعي وعطاء. [↑](#footnote-ref-211)
212. () المغني (5/234). [↑](#footnote-ref-212)